جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الإقتصاد التطبيقي

بحث بعنوان:

دور برامج الإصلاح الهيكلي فى آداء الميزان التجاري بالتركيز على القطاع الزراعي (1990-2016م)

Role of structural adjustment programs on trade Balance in Sudan (1990_2016)

بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في الإقتصاد التطبيقي

اعداد:

- الشفيع محمد الناير هرون.
- عبدالخالق ابكر هارون محمد .
- عبدالله صالح آدم عبدالله.
- مصعب الحبيب حامد حمد.

الإشراف:

أ.عبد الباقي عيسى محمد

ربيع الأول 1440هـ- نوفمبر 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)

صدق الله العظيم

سورة النمل الآية 19

الإهداء

إذا كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء فالإهداء إلى معلم البشرية ومنبع العلم

نبينا محمد (صلي الله عليه وسلم)

إلى الذين علمونا أن نرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

أبائنا الأعزاء

إلى أمهاتنا ، التي حاكت سعادتنا بخيوط منسوجة من قلوبهن

أمهاتنا العطوفات

الحب كل الحب ... إلى أخواننا وأخواتنا

إلى كافة الأهل والأصدقاء ..

إلي كل من قال لنا لا ، فكان سببا في تحفيزنا ..

إلى كل من علمنا وأخذ بيدنا وأنار لنا طريق العلم والمعرفة ..

إلي كل من ساندنا ووقف بجانبنا ..

إلى كل من كان النجاح طريقه والتفوق هدفه والتميز سبيله ..

..نهدي جهدنا المتواضع ..

الشكر والتقدير

أفضل الحمد وأجزل الشكر وأجمل الثناء لله تعالى على ما أنعم علينا من فضل وتوفيق فمنحنا العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر وانبل التحايا واجل الود والتقدير لأستاذنا الفاضل / **عبدالباقي عيسى محمد** الذي تكرم بقبول الاشراف على هذا البحث حيث قدم لنا النصح والإرشاد طيلة فترة إعداده.

ويسرنا أن نتقدم بالشكر لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريس بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات التجارية التي اتاحت لنا الفرصة لنيل درجة البكالوريوس ، إمتنانا وشكرنا لزملائنا في قسم الإقتصاد التطبيقي على دعمنا لإخراج هذا البحث في صورته النهائية.

كما نشكر كل من أسهم في إنجاز هذا الجهد ، خاصة مكتبة كلية الدراسات التجارية ' بنك المركزي ووزارة التجارة والزراعة لما قدموه لنا من معلومات ضروية للبحث.

اللهم لك الحمد ياباد على كل بداية ولك الشكر ياباقي على كل نهاية .

المستخلص

تناولت الدراسة دور الإصلاحات الهيكلية في أداء الميزان التجاري في الفترة من (1990-2016م) مركزا على القطاع الزراعي باعتبارها أهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في الميزان التجاري السوداني ، حيث هدفت إلى إبراز تجربة السودان في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وربطها بالميزان التجاري ومدى تأثيرها عليه وعرض الإصلاحات الهيكلية في القطاع الزراعي ، ومدى مساهمتها في تنميته تمثلت مشكلة الدراسة في مدى انعكاس السياسات الاقتصادية الإصلاحات على الميزان التجاري ،استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى مجموعة من النتائج ،التي تم تقسيمها إلى نتائج عامة وخاصة ، فالنتائج الخاصة أشارت إلى أن الإصلاحات الهيكلية ساهمت في تحسين أداء الميزان التجاري وإن هنالك علاقة طردية بين الإصلاحات الهيكلية وأداء الميزان التجاري وأن هذه الإصلاحات ساهمت في تطوير القطاع الزراعي ، أما النتائج العامة فقد أشارت إلى أن استجابة أداء الميزان التجاري متباطئة إلى حد ما تجاه الإصلاحات الهيكلية ، وإن تذبذب الأمطار والظروف الطبيعية قد تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة من البرامج الإصلاحية في القطاع الزراعي ، أوصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي والعمل على تطويره ، و دراسة المشاكل الاقتصادية بصوره كافية ووضع كل المتغيرات الاقتصادية في الاعتبارعند إجراء الإصلاحات الهيكلية والاهتمام بتنفيذ خطط برامج الإصلاح الاقتصادي ومتابعة سيرها حتى يتم تنفيذها بالشكل المطلوب.

Abstract

The study tacked the role of structural reforms in the performance of the trade balance in the period 1990-2016, focusing on the agricultural sector as the most important economic sectors contributing to the Sudanese trade balance. It aimed at highlighting Sudan's experience in implementing the economic reform programs and linking them to trade balance, The problem of the study was the extent to which the economic policies reflected the trade balance. The study used the descriptive analytical approach and reached a set of results, which were divided into general and specific, The results showed that the structural reforms contributed to improving the performance of the trade balance. There is a direct relationship between the structural reforms and the performance of the trade balance. The reforms contributed to the development of the agricultural sector. The general results indicated that the response of the balance of trade performance is somewhat slow towards structural reforms. The deterioration of rainfall and natural conditions may prevent the achievement of the objectives of the reform programs in the agricultural sector. The study recommended the need to pay attention to the plague and work on its development, study the economic problems adequately and put all the economic variables in the Considering the implementation of structural reforms, and attention to the implementation of plans for economic reform programs and follow-up their progress to be implemented as required .

قائمة الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال.	أ
الإهداء.	ب
الشكر والتقدير.	ج
المستخلص.	د
.Abstract	هـ
قائمة الموضوعات.	و
قائمة الجداول .	ح
قائمة الأشكال.	ط
الفصل الأول **الاطار المنهجي**	
المبحث الأول: خطة الدراسة.	
المقدمة.	**2**
مشكلة الدراسة.	**4**
اهداف الدراسة.	**4**
أهمية الدراسة.	**4**
منهج الدراسة.	**4**
فرضيات الدراسة.	**4**
مصادر الدراسة.	**5**
حدود الدراسة.	**5**
هيكل الدراسة.	**5**
ثانياً : الدراسات السابقة.	6
الفصل الثاني الاطار النظري	
المبحث الأول : مفهوم الإصلاحات الهيكلية .	14
المبحث الثاني ماهية الميزان التجاري .	21
المبحث الثالث الزراعة في السودان .	25

الفصل الثالث دور برامج الإصلاح الهيكلي في أداء الميزان التجاري	
المبحث الأول : برامج الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة .	31
المبحث الثاني: برامج الاصلاح الهيكلي في القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة .	40
المبحث الثالث: اداء الميزان التجاري خلال فترة الدراسة .	44
الفصل الرابع التحليل والمناقشة	
المبحث الأول: دور برامج الإصلاح الهيكلي في أداء الميزان التجاري .	51
المبحث الثاني: دور برامج الإصلاح الهيكلي في القطاع الزراعي .	55
المبحث الثالث: مناقشة الفرضيات	59
الخاتمة	
النتائج .	61
التوصيات .	62
توصيات لدراسات مستقبلية	63
المصادر والمراجع .	65
الملاحق	68

قائمة الجداول

الجدول	رقم الصفحة
جدول(3/1) يوضح أداء الميزان التجاري خلال الفترة من (1990–2000)م.	46
جدول (3/2) يوضح أداء الميزان التجاري خلال الفترة من (2000–2010)م.	48
جدول(3/3) يوضح أداء الميزان التجاري خلال الفترة من (2010–2016)م.	49
جدول(4/1) يوضح قيمة و نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الكلية في الفترة من(1990–2016م).	56

قائمة الأشكال

الشكل	رقم الصفحة
شكل (4/1) أداء الميزان التجاري خلال الفترة من (1990−2000)م.	52
شكل (4/2) يوضح أداء الميزان التجاري (2000-2010) م.	53
شكل (4/3)يوضح أداء الميزان التجاري خلال الفترة من (2010−2016)م.	54
شكل (4/4) يوضح قيمة و نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الكلية في الفترة من(1990−2016)م.	58

الفصل الأول

الإطار المنهجي

المبحث الأول: خطة الدراسة .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة .

المقدمة:

شهد العالم العديد من الإختلالات والأزمات التي إجتاحت مفاصل الإقتصاد فيه ،التي تعاقبت عبر السنين كالحرب العالمية الأولى والكساد الإقتصادي الكبير الذي إجتاح دول اوربا وإمتد اثره إلى العالم في ثلاثينيات القرن الماضي وأيضا الحرب العالمية الثانية وغيرها من الأزمات التي كان لها الأثر الواضح علي الإقتصاد العالمي ، الأمر الذي ادى إلى ضرورة قيام إصلاحات هيكلية في مفاصل الإقتصاد لتحقيق التنمية المطلوبة ومعالجة آثار تلك الأزمات المتتالية مثل مشروع مارشال للإصلاح الإقتصادي وغيرها من الإصلاحات التي أجريت في الإقتصاد العالمي ، كذلك لم تخلو الدول النامية من مثل هذه الأزمات وخاصة بعد نيلها الإستقلال من الدول المستعمره ، حيث اقامت عدة إصلاحات في هيكل إقتصادياتها لتحقيق التنمية المنشودة ولمواكبة ما يحدث في العالم من تطورات ، وهذا هوحال إقتصاد السوداني كغيره من إقتصاديات العالم والدول النامية ، حيث إنتهج برامج الإصلاح الإقتصادي منذ بداية عهد الإستقلال.

وذلك نتيجة لمواجهة الإقتصاد السوداني العديد من التطورات والتقلبات والمشاكل التي حدت من نموه وتطوره الأمر الذي ادى إلي قيام الدولة و المتمثلة في إدارة إقتصادية في البلاد بالعديد من الاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد السوداني للتعامل مع تلك المشاكل والعوامل التي أثرت علي آداء الإقتصاد السوداني وبالتالي آداء الميزان التجاري الذي يعتبر من أهم المؤشرات الإقتصادية في الدولة والذي يتأثر بكل ما ينتاب الإقتصاد من مشاكل وترمي هذه الدراسة إلي متابعة سير الإقتصاد السوداني ودراسة وتقييم الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدولة في سبيل تحسين آداء الإقتصاد السوداني وبالتالي آداء الميزان التجاري خلال الفترة(1990_2016) بالتركيز علي القطاع الزراعي الذي يعتبر من أهم و أكبر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 35% إلي 45% كما أن النسبة الأكبر من الأفراد ترتبط أعمالهم و أنشطتهم بهذا القطاع فيما ظل قطاع الصادر لعقود عديدة (قبل إكتشاف البترول) يعتمد بدرجة كبيرة علي منتجاته و يتعزز هذا الوضع الذي ينفرد به الإقتصاد السوداني بفضل ما يتمتع به السودان من موارد زراعية كبيرة تتضمن إتساع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وتعدد مصادر المياه من أنهار وأمطار ومياه جوفية وكذلك تتنوع مناخات الأقاليم المختلفة وهذا ما جعل له الأثر الواضح في الإقتصاد السوداني والميزان التجاري بصفة خاصة الذي ظل متقلبا خلال فترة الدراسة

بالرغم من كل هذه المقومات إلا أن القطاع الزراعي شهد عدة إختلالات ومشاكل أعاقت نموه وتطوره مما دفع الدولة إلي القيام بعدة إصلاحات في هيكله وهذا ما ترمي الدراسة بعرضه ودراسته وبيان دوره في آداء الميزان التجاري وذلك لوجود علاقة واضحة بين آداء الميزان التجاري والتغيرات التي يشهدها القطاع الزراعي وذلك نتيجة لمساهمته في معظم الصادرات السودانية.

1- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى إنعكاس السياسات الإقتصادية التى تم إتباعها والإجرآءات التى تم تنفيذها في ظل برامج الإصلاح الهيكلي في قطاع الزراعة على الميزان التجاري السوداني وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع سنحاول الإجابة على هذه التساؤلات :

1. ماجدوى الإصلاحات الهيكلية التى تم إتخاذها ؟
2. إلي أي مدى ساهمت هذه الإصلاحات الهيكلية في تطوير القطاع الزراعي وأدآء الميزان التجاري؟
3. هل هنالك علاقة بين الإصلاحات الهيكلية وأدآء الميزان التجاري؟

2- أهداف الدراسة :

- إبراز تجربة السودان في تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي في القطاع الزراعي .
- ربط برامج الإصلاح الإقتصادي بالميزان التجاري ، ومدى تأثير هذه الإصلاحات عليه.
- عرض برامج الإصلاحات الهيكلية في القطاع الزراعي ومدى مساهمتها في تنميته .

3- أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

إثراء المكتبة العلمية بدراسة تساعد الدارسين والباحثين في هذا المجال.

ب- الأهمية العملية:

مد متخذي القرار بدراسة من شأنها المساعدة في رسم السياسات ووضع الخطط المناسبة.

4- منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الميزان التجاري السوداني وأثر برامج الإصلاح الإقتصادي عليه.

5-فرضيات الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة علي الفرضيات الأتية:

- ساهمت هذه الإصلاحات في تحسين أدآء الميزان التجاري.
- ساهمت هذه الإصلاحات في تطوير القطاع الزراعي .

6- مصادر الدراسة:

تستخدم فيها:

مصادر اولية:

تقارير بنك السودان المركزي- الجهاز القومي للإحصاء – وزارة التجارة .

مصادر ثانوية:

المراجع المختلفة – المنشورات – المجلات – الصحف .

7- حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:**

الفترة من(1990-2016)

- **الحدود المكانية:**

الإقتصاد السوداني.

8- هيكل الدراسة:

يتكون هيكل الدراسة من خمسة فصول الفصل الأول يشمل الإطار المنهجي للدراسة ويتكون من مبحثين خطة الدراسة والدراسات السابقة.

الفصل الثاني يشمل الإطار النظري ، يتكون من ثلاثه مباحث المبحث الأول مفهوم برامج الإصلاح الهيكلي المبحث الثاني ماهية الميزان التجاري المبحث الثالث الزراعة في السودان

الفصل الثالث يشمل دور برامج الإصلاح الهيكلي في ادآء الميزان التجاري ويتكون من ثلاثة مباحث المبحث الأول يتضمن برامج الإصلاح الهيكلي في الإقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة والمبحث الثاني برامج الإصلاح الهيكلي في القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة والمبحث الثالث ادآء الميزان التجاري خلال فترة الدراسة الفصل الرابع يشمل الجانب التحليلي ويتكون من ثلاثة مباحث المبحث الأول دور برامج الإصلاح الهيكلي في الإقتصاد السوداني وادآء الميزان التجاري اما المبحث الثاني دور برامج الإصلاح الهيكلي في القطاع الزراعي المبحث الثالث مناقشة الفرضيات ، الخاتمة يشمل النتائج ، التوصيات وتوصية بدراسات مستقبلية.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

مشاريع التخرج

1/خالد الحبيب التجاني عبدالرحمن: (2012)م [1]

تناولت الدراسة أثر سياسة التحرير الإقتصادي على الميزان التجاري وكذلك دراسة التغيرات إلى تحدث في سعر الصرف الرسمي والموازي والناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري في الفترة من 1993-2012م :

بحثت الدراسة المشكلة الأتية:

أثر سياسة التحرير الإقتصادي علي الميزان التجاري ، وأثر التغير في سعر الصرف الرسمي و الموازي والناتج المحلي الإجمالي علي الميزان التجاري ، وإستخدم الدارس المنهج الوصفي التحليلي وتقارير البنك المركزي لجمع البيانات .

توصلت الدراسة إلي نتائج اهمها:

توجد علاقة ذات علاقة إحصائية موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري.

تمثلت أهم التوصيات في :

وجوب مراقبة الأسعار بصورة لا تتعارض مع سياسة التحرير الإقتصادي.

2/ الوليد احمد طلحة: **(2010)م** [2]

ميزان المدفوعات وذلك من خلال الخطط والإستراتيجيات التى تضعها الدولة ليقينها التام بأهمية قطاع التجارة الخارجية كقطاع يعكس الجانب المشرق للدولة مع العالم الخارجي وليقينها التام أنه لا تقدم ولا إزدهار من دون إصلاح يقوم علي أسس منهجية ، وقد يخلط الكثيرون بين الإصلاح الإقتصادي والإصلاح المؤسسي فكلاهما مكمل للآخر فمن خلال إصلاح مؤسسات الدولة من الفساد يتحقق الإصلاح الإقتصادي الذي يركز علي تحقيق معدلات مقبولة للمؤشرات الإقتصادية التي تقود إلى إستقرار النشاط الإقتصادي وبالتالي الإزدهار والتنمية.

---

[1] خالد الحبيب التجاني عبدالرحمن ، سياسة التحرير الاقتصادي واثارها في الميزان التجاري السوداني ، (1993-2012)م ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2014م.

[2] الوليد أحمد طلحة ، اثر برامج الاصلاح الهيكلي على اداء ميزان المدفوعات السوداني ، (1989-2010)م ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2012م.

في السابق كانت الدول النامية فقط هي التي تتبنى برامج الإصلاح الإقتصادي وذلك من واقع الوضع الذي تعيشه ، لكن مع بروز الأزمة المالية العالمية ومن ثم أزمة الديون التي تعاني منها معظم الدول الأوربية بالإضافة إلى المعدلات العالية من البطالة في اغلب الدول المتقدمة اصبحت هذه الدول تتبنى برامج إصلاحية للخروج من هذا المأذق وأصبح كل من الصندوق والبنك الدولي مطالبان بتقديم نصائح فنية وحزمة حوافز لكل من الدول النامية والمتقدمة علي حدا سواء تمثلت مشكلة البحث في الوضع الذي يعاني منه ميزان المدفوعات والمتمثلة في العجز المتواصل للحساب الجاري نتيجة لضعف المؤشرات الإقتصادية الكلية وذلك ما دعى الدول للتركيز علي قطاع التجارة الخارجية كأحد القطاعات الحيوية التي يمكن أن تؤثر علي النشاط الإقتصادي داخليا.

3/ احمد عبد الرحمن عمر الطاهر:(2009)م [1]

تناولت هذه الدراسة مشكلة وجود إختلال في ميزان المدفوعات اي دولة يقود إلى تشوهات أخرى من خلال تأثيره علي متغيرات إقتصادية ذات أهمية ، وعند ذلك ستتفاقم الأزمة ويعم الصدأ جميع مفاصل الإقتصاد.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات بإعتباره المؤشر الأهم في ادآء الإقتصاديات الدولية والمحلية والمنصرف على السياسات والآليات التي يمكن من خلالها معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات.

وتتمثل فرضيات الدراسة في التحقق من وجود متغيرات خارجية كمية ونوعية تؤثر في ميزان المدفوعات .

إتبع هذه الدراسة المنهج الوصف التحليلي مستخدما البيانات الإحصائية في الوصول إلى النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

دخول السودان في العديد من المشروعات التنموية غير المدروسة إقتصاديا وفنياً خلال عقد السبعينات أدي إلى تراكم الديوان التي شاركت في تمويل تلك المشروعات مع فشل هذه المشروعات في تحقيق عائدات لسد الديون.

[1] احمد عبدالرحمن عمر الطاهر،العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وآليات التعديل ،(1978-2007)م ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م.

وقد أوصت الدراسة بالأتي:

إصلاح هيكل الإقتصاد السوداني من خلال إجراء بعض الإصلاحات لنقل الإقتصاد من التدهور إلى الإستقرار والنمو المستدام والتوازن ، وكذلك من خلال رفع كفاءة الإنتاج بإستخدام التقنيات الحديثة ، زيادة حجم التجارة الخارجية بدرجة تؤثر على الإقتصاد القومي بصورة فعالة وعلاج عجز الميزان التجاري مما يودي لتحقيق الإعتماد على الخارج لسد العجز عن طريق الديون.

4/ محمد عثمان علي عمر:(2008)م [1]

تناولت هذه الدراسة دور القطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية وكانت مشكلة الدراسة ان السودان يمتلك موارد زراعية كبيرة ومتنوعة تتيح للقطاع الزراعي إمكانية أن يكون القطاع الرائد والقائد لعميلة التنمية في البلاد فإلى أي مدى تمت الإستفادة من هذا الوضع للنهوض بالقطاع الزراعي السوداني وتحقيق عملية التنمية الإقتصادية من خلاله ؟ وماهي المعوقات التي تواجهه وتحول بينه وبين دوره التنموي؟ وما هي الجهود المبزولة لتنميته ؟ وهدفت الدراسة إلي إبراز دور القطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية والتعرف علي المعوقات التي تواجهه ، والجهود المبذوله لتنميته.

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة للقطاع الزراعي في السودان إلا أن الإستفادة منه في دفع عملية التنمية الإقتصادية لا تزال محدودة ، وإن التمويل الموجه للقطاع الزراعي دون القدر الكافي لتنميته ، وإن السياسات الإقتصادية أثرت سلبا على القطاع الزراعي ، كما أن عدم الإستقرار السياسي والأمني يحول دون تطور القطاع الزراعي ، وإتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وجمع البيانات من خلال المصادر الثانوية .

من أهم النتائج التي توصل إليها البحث :

قصور التمويل ، سلبية السياسات الإقتصادية ، عدم الإستقرار السياسي والأمني ، كل ذلك أدى إلي تراجع القطاع الزراعي عن القيام بدوره في عملية التنمية الإقتصادية .

اوصت الدراسة بزيادة حجم التمويل المقدم للقطاع الزراعي ، وتوجيه السياسات الإقتصادية نحو تنمية القطاع الزراعي ، وضرورة بسط الأمني والإستقرار في ربوع البلاد .

تناول الدراسة الدور المحوري لبرامج الإصلاح الإقتصادي علي قطاع التجارة الخارجية متمثلا

[1] محمد عثمان علي عمر ، دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في السودان ، (1990-2008) م ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2010م.

في إعتماد الدارس علي المنهج الوصفي التحليلي المقارن من خلال تحليل ميزان المدفوعات وسياساته بالإضافة إلى المنهج القياسي الذي يعمل علي إختبار أثر متغيرات الإقتصاد الكلي علي موقف الحساب الجاري خلال الفترة من 1975-2010م لمعرفة العلاقة في الأجليين القصير والطويل.

الهدف الرئيسى للدراسة يتمثل في إبراز تجربة السودان في تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي وربط برامج الإصلاح الإقتصادي المختلفة مع ميزان المدفوعات السوداني ومدى تأثير هذه الإصلاحات عليه وذلك من خلال تصميم نموذج كلي يراعي علاقة متغيرات الإقتصاد الكلي بميزان المدفوعات بالإضافة إلى تحليل البنود الرئيسية لميزان المدفوعات السوداني ومدى تأثرها بالإصلاحات الإقتصادية والمؤسسية ومن ثم إجراء دراسة مقارنة بين الفترتين لميزان المدفوعات ويقصد بالفترتين هنا الفترة من (1990-1998) والفترة (1999-2008)م .

توصل إلي نتائج عامة وخاصة ، فالنتائج العامة أشارت إلى أن زيادة عرض النقود مع عجز ميزان المدفوعات سوف يؤدي إلي حدوث خلل في آلية سوق النقد الأجنبي بالإضافة إلي تأثر حجم العائد علي السندات ، أما النتائج العامة فقد أشارت إلى أن هناك الكثير من العقبات التي تواجه قطاع التصدير والمتمثلة في محدودية الموارد المالية وبالتالي فقد أوصت الدراسة بضرورة توظيف جزء مقدر من الصادرات البترولية لإنشاء البنيات التحتية المتعلقة بتطور قطاع الصادرات غير البترولية والعمل علي تبني سياسة واضحة لجذب وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.

5/ مأمون محمد سيد أحمد الفكي:(2005)م (1)

تناولت هذه الدراسة مشكلة الطلب الزائد على العملات الأجنبية فقد ظهرت مشكلة زيادة اسعارها امام العملة المحلية السودانية مما أثر سلباً على الصادرات السودانية وبالتالي يحدث العجز في ميزان المدفوعات.

وقد هدفت هذه الدراسة التعرف على آثار سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات وسبل معالجة الآثار السالبة وسياسات الصندوق النقد الدولي في هذا المجال.

[1] مأمون محمد سيد أحمد الفكي ، سعر الصرف وأثره علي ميزان المدفوعات ، (1996-2003)م ، جامعة النيلين ، 2005م .

وتتمثل فرضيات الدراسة في إن سياسة تخفيض سعر الصرف تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات وإن سياسة التحرير الإقتصادي الذي إنتهجها أثرت بصورة سالبة علي ميزان المدفوعات.

إتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

قد توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها:

إن سياسة سعر الصرف سياسة فاعلة إذا صاحب ذلك زيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد العاطلة مع إستخدام سياسة مالية ونقدية مناسبة وإن سياسة تخفيض سعر الصرف لمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات لا تكون في صالح معظم الدول النامية وقد تنجح في مقطع الدول المتقدمة.

قد أوصت الدراسة بالأتي:

يمكن السودان العمل علي تخفيض درجة إعتماده ، فيما يختص بالتبادل الدولي علي العالم الخارجي ويمكن إستخدام سياسة بديلة مثل سياسة إحلال الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي وتقييد الواردات عن طريق الرسوم الجمركية وغيرها ، يمكن السودان إتباع سياسة ثبات سعر الصرف وذلك قد تؤدي إليه من

إستقرار إقتصادي بشرط أن يصاحب ذلك زيادة الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد العاطلة مع إستخدام سياسة مالية ونقدية مناسبة.

6/ عبدالله ادريس أبكر احمد:(2002)م [1]

إستعرضت الدراسة أثر تبني سياسة التحرير الإقتصادي علي القطاع الزراعي خلال الفترة من 1992-2002م وتمثلت مشكلة الدراسة في تناول أهم وأكبر القطاعات الإقتصادية في السودان وتحديد دوره في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والأمن القومي والإستراتيجي في ظل سياسات التحرير الإقتصادي كما تناولت السياسات الزراعية في الفترة من 1992-2002م وستعرض فيها برامج سياسة التحرير الإقتصادي مثل البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي والإستراتيجية القومية الشاملة وفي إطار السياسات الهيكلية تناولت خصخصة مؤسسات القطاع العام مثل المشاريع الزراعية الكبرى بالإضافة إلى بعض الأثار الإقتصادية والإجتماعية .

[1] عبدالله ادريس أبكر احمد ، أثر سياسة التحرير الاقتصادي علي القطاع الزراعي (1992-2012م) ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2017م.

إنتهجت الدراسة المنهج الوصفي في تحديد وضع الدراسة والسياسات التي تم تطبيقها على القطاع الزراعي ، وكذلك المنهج التحليلي وذلك بتحليل البيانات والوصول إلى النتائج ،حيث أن هذه الدراسة إعتمدت علي البيانات الثانوية من مصادرها وأوضحت النتائج أن هناك تذبذب في الإنتاج والمساحات المزروعة وذلك أثره من الناحية الإقتصادية والإجتماعية وإنخفاض الدخل القومي وأوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات واجراءات تراعي خصوصية القطاع الزراعي والعمل علي تحقيق الأمن الغزائي والتنمية الشاملة في البلاد .

7/ موسي يوسف محمد البر: ابريل (2002)م (1)

كانت مشكلة الدراسة في طبيعة سياسة التخفيض لسعر الصرف ومدى تأثرها في تحسين أوضاع ميزان المدفوعات وظهور مشكلة وزيادة التمويل المحلي نتيجة لتلك السياسة.

وتتمثل فرضيات الدراسة في التحقق من وجود علاقة عكسية بين تخفيض سعر الصرف وحجم الواردات ووجود علاقة طردية بيين تخفيض سعر الصرف وحجم الصادرات.

إتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدما البيانات الإحصائية في الوصول إلى النتائج.

قد توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها:

إن سياسة تخفيض سعر الصرف لم تؤدي إلي تحقيق الهدف المرجو منها فزيادة الصادرات لم تساهم في تخفيض عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، خلال فترة الدراسة بسبب أن معظم الصادرات السودانية الزراعية لا تستجيب لتغيرات سعر الصرف لضعف مرونتها الصرفية بالإضافة الى تأثرها بمتغيرات أخرى كالمستوي العام للأسعار المحلية ومستوي الناتج المحلي بعلاقة طردية.

قد أوصت الدراسة بالأتي:

إن سياسة تحرير سعر الصرف للعملة السودانية هي أفضل سياسة تساعد على تحسين أوضاع الميزان التجاري لميزان المدفوعات ، وإن سعر الصرف ليس المؤثر الوحيد علي الميزان التجاري وإن هنالك متغيرات أخرى الشيء الذي يستدعي ضرورة التنسيق بين متغيرات السياسات الكلية وسياسات صندوق النقد الدولي إتجاه السودان لم تأتي بنت

---

[1] موسى يوسف محمد البر، اثر سعر صرف العملة السودانية على الحساب الجاري لميزان المدفوعات (1998-1975)م، جامعة الخرطوم، 2002م .

الفرق بين الدراسة والدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنها تناولت برامج الإصلاح الهيكلي في أداء الميزان التجاري وتختلف عنها في أن معظم الدراسات السابقة تناولت مفهوم برامج الإصلاح الهيكلي وأثرها في الاقتصاد بصوره كلية ، حيث ركزت الدراسة على ربط برامج الإصلاح الهيكلي بالميزان التجاري، وأيضا ربط برامج الإصلاح الهيكلي بالقطاع الزراعي .

الفصل الثانـي

الاطار النظري

المبحث الأول : مفهوم برامج الإصلاح الهيكلي .

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري .

المبحث الثالث: الزراعة في السودان .

المبحث الأول

مفهوم برامج الإصلاح الهيكلي

مقدمة:

يقصد ببرامج الإصلاح الهيكلي أو التعديل الهيكلي مجموعة من السياسات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الإقتصاد ، ويشار إلى هذه السياسات أيضا بالسياسات الإقتصادية الجزئية بإعتبار أن هدفها الأساسي تحسين الكفاءة وتخصيص الموارد ليتخلص من مختلف الأسباب التي تعيق عمل الأسواق ، بالإضافة إلي الأثر الجزئي والقطاعي بتلك الإصلاحات فأن أثرها يشمل بعض المتغيرات الكلية مثل أسعار الفائدة وعجز الموازنة والميزان التجاري كما تسهم سياسات الإصلاح الهيكلي زيادة مرونة الإقتصاد ومقدرته علي إمتصاص الصدمات الخارجية والداخلية ، ويقلل بالتالي أثره علي التضخم وإختلال ميزان المدفوعات ،عدم المرونة على المستوى الجزئي يحد من الأداء في الإقتصاد الكلي ومن هنا تأتي أهمية سياسات الإصلاح االهيكلي في دعم قدرة الإقتصاد علي النمو المتوازن.

ويقصد بالإصلاحات الإقتصادية في المفهوم التقليدي مجمل الإجراءات والسياسات الهادفة إلى تغير الوضع الإقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلي حال أفضل يتميز بالأداء الجيد والفعالة في التسيير .[1]

ويعبر عنها أيضا بأنها حزمة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في بلد معين يعاني من إختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وتكون مهمة هذه الحزمة هي العمل إلى إستقرار الإقتصاد وتحقق إصلاحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة. [2]

ويمكن إجمالها في إعادة التوازن على مستوي الإقتصاد الجزئي والكلي .

هذه الإصلاحات قد تقوم بها الدولة من تلقاء نفسها وتقوم علي مقاربات من تبني الدولة وقد تكون الدولة مجبرة علي القيام بها في هذه الحالة تنطلق هذه الإصلاحات من مقاربات مستمدة من الفكر المرجعي للمؤسسات النقدية الدولية(الفكر النيوكلاسيك) وعندها يطلق عليها الإصلاحات الإقتصادية القصورية إذن تعني الإصلاحات الإقتصادية القصورية تلك السياسات

[1] محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومعالجتها والإختلال الخارجي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، 2000، ص8.
[2] عبدالمطلب عبدالحميد، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي ، مجموعة الدول العربية، 2003، ص211.

والإجراءات التي تضعها كل من صندوق النقد والبنك الدولي وعلى الدولة التي تلجاء إليه طالبة يد العون والمساعدة مقابل تسهيل عملية الحصول علي التمويل أو إعادة جدولة الديون.[1]

يقصد بالإصلاح الإقتصادي بصفة عامة تهيئة الظروف المواتية لعمل قوة السوق وترك النشاط الإقتصادي لهذه القوة وتقليل نطاق التدخل الحكومي وإزالة أو رفع القيود الناشئة عن هذا التدخل في المجال الإقتصادي بما يكفل أو يساعد في تحسين الكفاءة التخصصية للموارد المتاح للمجتمع وبالتالي تحقيق معدلات نمو مناسبة ومضطردة وهو ما يعني نقل الإقتصاد الوطني ككل من وضع يشوبه عيوب وإختلالات إلي وضع خالي منها .

فالإصلاح يتعلق بإزالة كل القيود أو الحواجز التي تمنع حرية وحركة الأسواق أو تحد منها حيث ينظر إليه علي أنه هدف يحسن من معدلات تخصيص الموارد الإقتصادية من خلال إزالة قيود عدم الكفاءة بما يؤدي إلى مزيد من النمو ، لذالك يمكن القول أن الإصلاح يهدف إلي تحسين الكفاءة في مجال تخصيص الموارد الإقتصادية من خلال مجموعة من الأسعار النسبية التي ترفع الكفاءة الإقتصادية من خلال الإطار التنافسي الذي تعمل فيه وحدات النشاط الإقتصادي .

سياسات الإصلاح الإقتصادي هي سياسات ينتهجها صندوق النقد الدولي حيث ينصرف مفهوم الإصلاح الإقتصادي إلي ترك إدارة النشاط الإقتصادي إلي قوة السوق وتقليل تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بما يحقق تحسين الكفاءة والتخصصية للموارد الدول النامية هو إزالة الخلل وتشوهات في الإقتصاد الكلي لخلق المناخ اللازم للنمو الإقتصادي المستدام وبمعدلات عالية في ظل إستقرار إقتصادي طويل المدى وتتكون أهم مؤشرات الإقتصاد الكلي أو ما نسميها بالعناصر المتغيرة من معدلات التضخم وسعر الصرف وموقف الحساب الجاري الخارجي ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي .

ويتمثل الإصلاح في إتجاه نحو تحسين العلاقة بين العرض المحلي والطلب المحلي حيث يعكس عجز المدفوعات الخارجية زيادة الإنفاق المحلي عن الدخل المحلي .(2)

يفترض أن تتم سياسات الإصلاح الإقتصادي الكلي في الجوانب التالية :

1/ الإصلاح المالي :

– يشمل إعادة تخفيض المصروفات الجارية نظرا لضرورة تخفيض العجز المالي .

---

[1] محمد راتول، مرجع سابق، ص9.

2 نهى البدري الطاهر ،اثر سياسات الاصلاح الاقتصادي علي الصادرات السودانية ،2017م ص7 .

– توسيع المظلة الضريبية الحد من التهرب الضريبي .

– خصخصة مؤسسات القطاع العام .

2/ إصلاح سوق العمل :

يكون بتقييد الأجور الحقيقية ومرونة الأجور في سوق العمل ، وإستحداث قوانين للعمل تمكن من مرونة تحول العمالة للقطاع الخاص وتشجيع التقاعد ، ويتم إصلاح سوق العمل بالتدريب وتحفيظ العمالة الماهرة .

3/ الإصلاح المصرفي : ويتم ذالك بالاتي :-

– تحرير المتدرج للعمليات المصرفية .

– ترشيد المؤسسات المصرفية الخاصة أي القادرون عن طريق الدمج أو تدعيم مواردها بأي وسيلة مناسبة .

– تشجيع قيام فروع المصارف في الريف .

– إصلاح التشريعات التي تنظم العمل المصرفي .

– تشجيع قيام اليات التمويل الجماعي .

4/ إصلاح التجارة الخارجية :-

بالنسبة لهذا المحور فالقضية المركزية لبرامج الصندوق هي:

– تخفيض قيمة العملة المحلية التي يفترض أن يؤدي إلي زيادة الصادرات والحد من الواردات.

– تحرير التجارة الخارجية بإلغاء القيود النوعية والكمية علي الواردات وإلغاء الرقابة لسعر الصرف إلغاء إتفاقية التجارة وإعطاء الحوافز للإستثمارات الأجنبية .

– دفع إعباء الديون الخارجية بعد إنتهاء فترة الجدولة .[1]

5/ إصلاح الزراعة :وذالك بالأتي :-

– تحرير أسعار المحاصيل المصدرة .

– تحرير دخول التقنيات التي تزيد من الإنتاج

– خفض الضرائب علي السلع الزراعية .(1)

– إصلاح تشريع في التملك الأراضي الإنتاجية .

[1] نهي بدري ،مرجع سابق ص7 .

الجدير بالذكر أن معيار النجاح والفشل في تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي بناءا علي البنك الدولي يتوقف علي عدد من المرتكزات يمكن تلخيصها فيما يلي :

. إستقرار النظام الإقتصادي والسياسي بحيث يمكن توقع الأوضاع في المستقبل بتبني السياسات المطلوبة وتنفيذها .

. تنمية الموارد البشرية عن طريق الإستثمار في التعليم والصحة والتغذية بقدر الذي يزيد الإنتاجية.

. تطوير أسواق تنافسية في كل المجالات .

. تحرير التجارة الدولية وفتح مجالات التصدير لقوى المزايا النسيبة.

. تعزيز دور السوق لتعمل على تخصيص الموارد الإقتصادية ، وإعطاء القطاع الخاص دورا أساسيا في حركة الإقتصاد.

. تدخل الدولة الذكي عن طريق إتباع السياسات الإقتصادية والمالية المناسبة ، وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية التي تخدم التنمية وتوفير الخدمات الإجتماعية الضرورية بالمستوى الذي يحقق التقدم الإنساني .

. تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي بالإستفاده من المزايا النسبية للدولة وتسخيره لتحسين الأحوال للأغلبية الفقيرة عن طريق تشجيع الإستثمار الذي تعتمد على العماله الكثيفة وتوفير الخدمات الإجتماعية الاساسية.

. الإقناع الشعبي وخاصة بين المثقفيين بضرورة التحرك السريع للإقتصاد في إتجاه النمو بما يخدم المصالح الحقيقية للشعب.[1]

مفهوم سياسات برامج الإصلاح والتصحيح الهيكلي:

واجهت غالبية الدول النامية أزمات إقتصادية والمساهمات النظرية العديدة المقدمة في هذا الصدد وكذلك من واقع التجارب العلمية تبتدي بعد الملامح والسمات والحقائق والتي يمكن من خلالها أن نعرف البرامج الإصلاحية بأنها أحد المبتكرات والمعالجات الشموليه للأداء الإقتصادي المتمثلة في تشوهات ضروب الإختلالات الناتجه عن عدم التوازن الإقتصادي الداخلي والخارجي وعدم كفاءة وكفاية الهياكل الأساسية والمؤسسسية التى تسهم في إحداث تلك

1 نهي البدري ، مرجع سابق ص 8 .

الضروب من الإختلال ، وما يميز تلك البرامج أنها تتعامل مع ضروب الإختلال والعلل في الجهات المختلفة للإقتصاد ، وذلك بمعالجات كلية متكاملة تتفاعل فيها السياسات الإقتصادية المختلفة أو توازن كل منها للأخرى وفق أولويات محددة وبرنامج زمني ممرحل تراعي فية الخطة أيضا تكامل السياسات وتوثيقها وإنسجام الأهداف وملائمة الآليات المختارة للتنفيذ مع الوضع في الإعتبار لا يأخذ أداء تلك السياسات سلبيا بالإعتبارات الإجتماعية والعدالة الكلية التي في المنته هي هدف مركزي لكل نشاط إقتصاد كلي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية 1993).[1)]

إستراتيجية برامج الإصلاح الإقتصادي والهيكلي في الدول النامية:

أن الهدف الأساسي من برامج الإصلاح الهيكلي هو إزالة لخلل والتشوهات في الإقتصاد الكلي لخلق المناخ الملائم لنمو الإقتصاد .

وبما أن الإصلاح الهيكلي يهدف إلي تحقيق معدلات عالية من الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تحريك الجمود في الإقتصاد ، فإن الإصلاح لا يقف عند خلق الأرضية المادية –كبناء البنيات التحتية مثل الطرق ، ووسائل الري والكهرباء 000الخ.

بل إن تحريك الجمود يحتاج أيضا إلي وضع سياسات مالية ونقدية وتجارية في مجال تحرير التجارة ، وإلغاء القيود في التسعير وتحرير نظام سعر الصرف إلي جانب وضع سياسات ضريبية محفزة .(2)

سياسات وإجراءات برامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي :

أورد خضر(1995) أن سياسات الإصلاح الإقتصادي تتصف من حيث أهدافها الإقتصادية الكلية إلى ثلاثة أنماط عريضة من السياسات وهي سياسات إصلاحية هيكلية ، سياسات إجتماعية وحمائية.

1/ السياسات التركيزية :

ترمي لمعالجة ضروب الإختلال بجانب الطلب والعرض الكلي للإقتصاد كأهداف وسيطه لإحداث توازن داخلي وخارجي للإقتصاد في المدى القصير وتحقيق فوائد في المدى المتوسط والطويل لتحقيق الأهداف النهائية لسياسات الإصلاح الإقتصادي ويندرج تحت هذا النمط من السياسات النقدية وإئتمانية والسياسات المالية وسياسات سعر الصرف والنقد الأجنبي.

---

[1] خليل حسين ،السياسات العامه ، دار المنهل بيروت 2006ص34 .

2عبدالوهاب محمد عثمان ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان2001 ص4 .

2/السياسات النقدية:

هدف السياسات النقدية إلى الحد من النمو المفرط في عرض النقود ، حيث الزيادة في الإنفاق عالية تفوق الزيادة في حجم الناتج القومي ، الأمر الذي يتولد عنه ضغوط تضخمية أصيبة أنه في المدى القصير وتبني سياسة الإصلاح في الإقتصاديات المتعمقه من الإختلال عادة لا يكون العرض الكلي مرنا أوقابلا للإستجابه السعريه بالزيادة ،الأمر الذي يفاقم حدة الضغوط التضخمية بإسقاطاتها على أداء ميزان المدفوعات ، خاصة إذا كان ميول الإنفاق العام للإقتصاد موجه على سلع خارجيه وذات مرونه ضئيله نسبيا ، كما في الدول النامية التى تشكل مدخلات إنتاجها وإحتياجات إستهلاكها كما مقدرا من حجم الواردات .

3/ السياسات الإئتمانية:

تتعلق السياسات الإئتمانية بتوجيه تخصيص الإئتمان وسلامة وفعالية تنفيذ التمويل ويشارك في تنفيذها القطاع العام والخاص من خلال العمليات التمولية للبنوك والمؤسسات المالية أهم التدابير التي تضمنتها تلك السياسات :

- تحديد الشروط الكمية والنوعية للتمويل قطاعيا وجغرافيا وحسب العملاء والضمانات وغيرها وذلك لتوفير التمويل للقطاعات ذات الإسترتيجية وذات الطبيعه الخاصة .[1]
- تحديد ضوابط للتمويل بما يؤمن فعالية وسلامة إستخدام الموارد.
- تشجيع أساليب التمويل الجماعي وبالشروط الميسره لبعض الأنشطة.
- ضوابط وتوجيهات بخصوص منع أو الحد من التمويل بعض الأنشطة الغير الإستراتيجية وتحفيز جهود الإلتزام بتمويل الأنشطة ذات الأولوية..
- تحديد صيغ معينة للتمويل حسب نوع النشاط الإقتصادي. [(2)]

4/السياسات المالية:

تتمثل السياسة المالية في الإجراءات والتدابير التي تستخدمها السلطة المالية للتأثيرعلى كم وهيكل مصروفات وإيرادات الموازنه العامة لإحتواء أوتقليل العجز في الموازنه العامة .

يعتبر العجز في الموازنه العامة أحد المشكلات المزمنه لإقتصاديات العديد من الدول النامية ،التي إنتظمت في برامج الإصلاح الإقتصادي وذلك النمط من العجز يمكن أن يعالج من

---

[1] خليل مرجع سابق ص35 .
[2] خليل مرجع سابق ص36 .

خلال التقصي عن مسبباته من واقع هيكل المصروفات والإيرادات ، وفي المقابل نجد العديد من الإقتصاديين يتفقون على أن هنالك قدرا من العجز المعقول ، ينظر إليه في إطار إستخدامات الموارد والمناخ الإقتصادي العام ، وحجم الإقتصاد وأهداف البرنامج في المدى القصير.

سياسة سعر الصرف:

تعني هذه السياسة بإصلاح أسس شروط التبادل مع العالم الخارجي ويتمثل في العلاقه بين المستوى العام للأسعار المحلية والمستوى العام للأسعار العالمية وذلك عن طريق تحديد أسعار الصرف الواقعية للعملة ومن الملاحظ عند تطبيق سياسة سعر الصرف لعدة سنوات ، بهدف زيادة المتحصلات من النقد الأجنبي بمصادر مختلفة ، وتقليل المدفوعات عن الواردات الأدنى مايمكن لإحداث التوازن في ميزان المدفوعات .

مضمون برامج الإصلاحات الإقتصادية:

تتعدد أهداف السياسات التي ترسمها برامج الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية بتعدد الإختلالات الإقتصادية الهيكلية التي تسود إقتصاديات تلك الدول ومن بين ما تهدف إليه برامج الإصلاحات الهيكلية و معالجة مشكلة التضخم وعجز ميزان الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات بالإضافة إلي تقديرات سعر الصرف بالعملات الأجنبية والسعي إلي تحفيز الطاقة الإنتاجية وتخصيص أحسن الموارد. [1]

مبررات برامج الإصلاح الإقتصادي:

كان من الضروري قيام الدول النامية بإصلاحات هيكلية وذلك لأن معظم الدول النامية تعاني من الخلل في هيكل إقتصادياتها وقياس مدى تأثير هذه الإصلاحات علي الزراعة ، من حيث أنماط الإنتاج ، التجارة والإستهلاك ويمكن إجمالي هذه المبررات في ثلاثة نقاط رئيسية:

1. تدهور مستويات الأداء الإقتصادي لكثير من الدول النامية بسبب عجز سياستها الداخلية.
2. مشكلة الديون الخارجية وتدهور معدلات التبادل التجاري لها.
3. التحول في دول اوربا الشرقية إلي آليات السوق وتفكك ما كان يعرف سابقا بالإتحاد. [2]

---

[1] سليمان سيد احمد ،مجلة دراسات افريقية ،العدد 25 ، يونيو2001 .

[2] رمضان محمد واخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة،الدار الجامعيه للنشر،2004 ص42 .

المبحث الثاني

الميزان التجاري

المقدمة:

الميزان التجاري محور من محاور ميزان المدفوعات يؤثر ويتأثر بوضع ميزان المدفوعات ولذلك الإقتصاد الداخلي يتأثر بإجمالي المعاملات الخارجية ، والمعاملات الخارجية تحتاج إلى آليات غير التى تعمل بها في الإقتصاد الداخلي وهنا تبرز أهمية ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) أنه يعكس قوة الإقتصاد الوطني ودرجة تكييفه مع المتغيرات التي تحدث في الإقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات ، بما فيه العوامل المؤثرة علي حجم الإستثمارات ودرجة التوظيف و مستوي الأسعار والتكاليف الميزان التجاري يظهر القوي المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض للعملات الأجنبية وبين أثر السياسات الإقتصادية علي هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل يشكل الميزان التجاري ادآء مهمة تساعد السلطات العامة على التخطيط وتوجيه العلاقات الإقتصادية الخارجية في الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية للمعاملات الإقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة إندماجها في الإقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر [1].

وهو عبارة عن سجل يتم فيه تقييد كافة المعاملات التجارية المنظوره من السلع سواء كانت صادرات أو واردات وتسجل الصادرات المنظوره في هذه الجانب بقيد دائن حيث يترتب على تدفقها إلى الخارج تدفق عملة اجنبية بقيمتها إلى داخل الدولة تسجل الواردات المنظوره في هذا الحساب بقيد مدين حيث يترتب على دخولها إلى الدولة خروج عملة اجنبية إلى الخارج بقيمتها ، إذا زادت الصادرات المنظوره عن الواردات المنظوره يحقق الميزان التجارية فائضا ، إذا زادت الواردات المنظوره عن الصادرات المنظوره يحقق الميزان التجاري عجزا ، يكون الميزان التجاري أحد أهم محاور الميزان المدفوعات وهو يوضح النشاط التجاري الذي تمارسه الدولة في عملية الصادر والوارد ويستجيب الميزان التجاري أيضا للمتغيرات الإقتصادية الكلية كسعر الصرف والتضخم ونمو الإنتاج والبطالة ونسب النشاط الإستثماري والإستهلاك وذلك يمكن

[1] طه محمد بامكار ،التخطيط والتنمية الاقتصادية في السودان ، دار عزة للنشر ،الخرطوم ، 2010 ، ص188-191.

إعتباره مرآة تعكس طبيعة وإتجاهات وتغيرات الأنشطة الإقتصادية في الدولة ويتم'(التسجيل على طريقة القيد المزدوج)إضافة أو خصم أهمية الميزان التجاري .

أنواع الإختلال في الميزان التجاري:

هنالك عدة أشكال للإختلال في الميزان التجاري وقد يعتقد البعض أن الإختلال يختزل في العجز فقط ولكن في كثير من الأحيان يصبح الفائض خلل في ميزان المدفوعات ويحتاج إلى معالجة مثله ، مثل العجز ومنها الإختلال المؤقت .

لا يشكل العجز او الفائض المؤقت الخطورة كبيرة علي إقتصاد الدولة ويمكن معالجة حسب الظروف ويمكن أن يختفي بإختفاء العارض الذي حدث نتيجتة لحدوث فائض أو عجز طفيف ومؤقت أمرا عادي ويمكن إحتوائه بإتخاذ إجراءات خاصة به وبدوره سوف ينقسم هذا النوع من الإختلال إلي عدة أنواع :

1/ الإختلال الموسمي:

غالبا يحدث هذا الإختلال في البلاد التي تعتمد علي قطاع الزراعة وعلي محصول واحد أو محصولين كأولوية تصدير ويتلاشي هذا الإختلال دون إجراءات إقتصادية موسمية.

2/ الإختلال الطبيعي أو العارض:

هو ذلك النوع من الإختلال الذي ينتاب التوازن الخارجي ويحدث نتيجة لظهور ظروف طارئة مثل الكوارث الطبيعية أو الزراعية أو الحروب ويزول هذا الإختلال بزوال الطارئ المسبب له وبذلك فهولا يحتاج إلي تغيير أساسي في الهيكل الإقتصادي للدولة أو في سياساتها الإقتصادية.

3/ الإختلال الدوري: [1]

هو الإختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية والمتقدمة والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الإقتصادية التي تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر، ولا شك أن حالة النشاط والإزدهار التي تتضمنها الدورات الإقتصادية يحصل فيها توسع إقتصادي وزيادة إنتاج الدولة ومن ثم زيادة قدرتها علي التصدير، ومن ثم حصولها علي ميزان تجاري ملائم تفوق فيه الصادرات علي الواردات في حين أن الكساد والإنكماش في نشاطاتها الإقتصادية تتضعف في قدرتها علي التصدير لإرتباطه بإنخفاض الإنتاج بسبب هذه الحالة ' وهذا ما يؤدي إلي عجز

[1] طه مرجع سابق ص 196 .

الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات ومن هنا بأن وجود مثل هذه الفائض أو العجز أي الإختلال مرتبطة بحالة الدورة الإقتصادية ويزول بزوالها لذالك فإنه إختلال مؤقت ويمكن تسوية الإختلال عن طريق السياسات النقدية والمالية الملائمة.

4/ الإختلال المزمن:

ينشأ هذا الإختلال في الدول النامية التي تعاني إنخفاضا في الإنتاجية ويرجع بصفة أساسية إلي قلة أدوات الإنتاج التي تتعاون مع العمل ، ومن ثم فإن برامج التنمية الإقتصادية التي تتبعها الدول تعتمد دائما إلى رفع مستوي الإستثمار والذي يؤدي الى الإرتفاع في مستويات التضخم وإذا أضفنا إلي ذالك زيادة واردات الدول المتطورة فأنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان المدفوعات. [1]

5/ الإختلال المتصل بالأسعار :

قد يرجع إختلال ميزان مدفوعات احد الدول لعامل متصل بالعلاقة بين أسعارها والأسعار الخارجية ويمكن التمييز بين أربعة صور للإختلال المتصل بالأسعار إرتفاع أو إنحفاض مستوي الأسعار الداخلية عن مستوي الأسعار الخارجية دون أن يصحبه تعديل سعر الصرف مما يلائم هذا التغير بحيث يصبح العملة مقومة بأكثر أو أقلة من قيمتها مما يؤدي إلي إختلال سلبي أو إيجابي رفع قيمة العملة في سوق الصرف دون أن يكون ذالك مرتبطا بالأسعار الداخلية ، أو دون أن تتغير الأسعار الداخلية بما يتلائم مع هذا الإرتفاع فرفع قيمة العملة مع إرتفاع الأسعار الداخلية بنسبة للأسعار العالمية تقلل الطلب علي صادرات الدولة لإرتفاع ثمنها فيظهر العجز في ميزان مدفوعاتها

إنخفاض أسعار السلع في الخارج مع بقاء الأسعار على ما كانت عليه داخل الدولة فلا تقوي أسعار صادراتها علي منافسة أسعار صادرات الدول الأخري فتقل صادراتها ويظهر العجز في ميزانها التجاري يمكن علاج هذا النوع من الإختلال عن طريق تعديل سعر الصرف حتي تصبح العملة الوطنية غير مقومة تقويما مغالي فيه لا بالإرتفاع ولا بالإنخفاض .

الإختلال الهيكلي :

وهو الذي يصيب تركيب وإتجاه العلاقات الإقتصادية بين الدول المختلفة لأسباب تتصل بقدرة كل منها علي الإنتاج وبمستوى التكاليف والنفقات فيها ، وبتقدم الفني التي تطبقه أساليب إنتاجها

[1] خالد حسن البيلي ،الاقتصاد الدولي ، جامعة السودان ،ارو للطباعة والنشر، نوفمبر 2011، ص22 .

وبمستوى معيشة سكانها وبإتجاه الطلب العالمي إلى سلع بديلة أخري ، ومركز الدولة كدائنة أو مدينة في النطاق الدولي بسبب إستثماراتها الماضية ومن أمثلة التغيرات التي تؤدي إلى الإختلال الهيكلي أن زيادة القدرة على الإنتاج تعني زيادة الصادرات بينما نجد إتجاه الطلب العالمي إلى سلع بديلة أخرى يقلل من صادرات الدولة التي تحول الطلب عنها، وكذلك يؤدي إرتفاع مستوى معيشة السكان إلى زيادة الميل للإستيراد وتتميز أسباب هذا الإختلال بأنها ليست مؤقتة وإنها هي قائمة ومستمرة تتعلق بظروف العرض والطلب الدوليين وبالعوامل الرئيسية الحقيقية التى تؤثر بالتالي على القدرة الإنتاجية أو الإستهلاكية للدولة وقدرتها على الإقراض والإقتراض الخارجي.[1]

[1] .خالد حسن البيلي، المرجع السابق، ص: 23-24 .

المبحث الثالث

الزراعة في السودان

المقدمة:

إن إكتشاف الزراعة كان له أثرا كبيرا في تطور حياة الإنسان على الأرض ، أن طريقها عرف الانسان الإستقرار بدلا من حياة التنقل والترحال من مكان لآخر .

فقد أغنت الزراعة الإنسان في معظم جهات العالم عن الجمع والإلتقاط ، عن تتبعه لحيوان أو تنقله وراء الحيوان و الرعي وقد أدت الزراعة إلي إرتباط الإنسان بالأرض والقيام على زراعتها وإنتظار ما تغله من خيرات ويختار أنواعها وأصنافها ومساحاتها وقد أدى إستقرار الإنسان إلى ظهور قوي وهي أول تجمع يعيش فيه البشر حياة متكافلة ومتعاونة ومن ثم نشأت مجتمعات زراعية واسعة تشتمل على آلاف القرى ، كل منها يكون وحدة إجتماعية داخل المجتمع الزراعي الكبير ، وهكذا قامت الحضارات الزراعية في مصر وأرض الرافدين وجهات كثيرة في إفريقيا واسيا وجهات أخري من العالم القديم .

ولكن الزراعة كحرفة لم تتقدم بدرجة واحدة من جهات العالم المختلفة ونجد في هذا المجال تفاوتا واسعا وتناقضا عجيبا ، ففي جهات متقدمة واسعة نجد التقدم في الوسائل ، حيث التقدم العلمي والفني وفي إختبار نوعية الأرض المزروعة وإختبار نوعية المحصول ونجد الآلات في كل العمليات الزراعية ونجد إستخدام التقنية في التسميد والري والصرف حتي التقدم في مجالات النقل والتخزين والتفريغ والشحن وعلي العكس من ذالك وفي الوقت نفسه ولكن ليس في المكان ، نجد التخلف في كل شئ ، وما زالت الوسائل والأدوات التي كان تستخدمها الإنسان منذ آلاف السنيين في الأماكن التي لازالت تعيش حياة الأجداد والأسلاف .

الزراعة كمنشط إقتصادي تتكون من حلقات تتجمع في سلسلة واحدة تتكون من الإنتاج والتمويل والتسويق ولابد من النظر نظرة شاملة عبر هذه الحلقات لحل مشكلة تدني الإنتاجية ، حيث لا يكفي التركيز علي الإنتاج وإهمال بقية الحلقات ، وهنالك روابط خلفية وأمامية وهنالك[1]

[1] عبد الحميد صديق عبدالبر ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية ،2002م ، ص19 .

نظم وعمل مؤسسي وهنالك أساليب وإستراتيجيات لابد أن تحرك كلها لتحقق هذا الهدف، وصف الدولة التي نجحت في تطوير زراعتها تمثلت في سياسات حكيمة وإستراتيجيات واقعية تستهدف تشجيع الإنتاج والمنتجين مصوبة بدقة بأهداف دقيقة. [1]

أيضا يرتبط الإنتاج الزراعي بقانون القلة المتناقضة لأن الإنتاجية تقلل بزيادة كثافة الزراعة وإجهاد الأرض على أنه في الجهات المتقدمة زراعيا ، يمكن إيقاف ذلك بإستخدام الدورات الزراعية الملائمة والمخصبات وتختلف الزراعة عن الإنتاج الصناعي إلى أن الإنسان لا يمكنه بسهوله تعديل أثر الضوابط الطبيعية للعمليات الزراعية المختلفة ، ففي حالة الصناعة مثلا يمكن السيطرة كميات ونوعيات الإنتاج ويمكن للإنسان زيادة سرعات الآلات ولكنه لا يمكن التحكم في كميات ونوعيات الإنتاج الزراعي التي تخضع للضوابط الطبيعية ، أي العوامل الطبيعية السيئة المؤثرة في الإنتاج الزراعي ، وكل ما يمكن عمله هو التعديل من أثرها قليلا كمعالجة أثار الجفاف بإستخدام المياه الري أو لكل التربات وتحسينها أو عمل مدرجات وغيره ولكن هذا يحتاج إلي رؤوس أموال ضخمة.

الزراعة في السودان:

يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الأساسي والرائد بالنسبة للإقتصاد الوطني والقطاع الزراعي هو القطاع المحرك لمعظم القطاعات الإقتصادية الأخري ، ومن ثم فهو المصدر الأول للقيمة المضافة التي تستخلص منها موارد الدولة في شكل رسوم ، ضرائب ، ضريبة ارباح اعمال ، زكاة ، صدقات ، تبرعات ، مساهمات وغير ذلك من مصادر الجبايات الأخرى ويعيش علي القطاع الزراعي أكثر من 65%من سكان البلاد كما تتأثر الشرائح الأخري من السكان بالقطاع.

والسودان بلد غني بموارده الطبيعية التي تجعل له قاعدة إقتصادية تقوم على الإنتاج الزراعي ومن ثم فإن الزراعة تمثل العمود الفقري للإقتصاد وعليها تقوم معظم المناشط الإقتصادية المختلف

ويتمتع القطاع الزراعي في السودان بفرص واسعة وإمكانيات هائلة بتوفر المقومات الأساسية للتنمية والإستثمار فيه وقد رشح السودان ضمن ثلاث دول لحل مشكلة الغذاء في العالم مع إستراليا وكندا ويعتبر السودان الدولة العربية الوحيدة التي يعد ميزانها الزراعي موجبا

[1] عبدالمجيد صديق، مرجع سابق ص1 .

ويساهم مساعمة فعالة في الأمن الغذائي العربي إذ بلغت قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية حوالي 106 الف طن خلال عام 2002م .

لمحة تاريخية عن الزراعة في السودان :

مرت الزراعة في السودان بعهود تاريخية مختلفة تعتبر بمثابة النقلات الحضارية التي مرت عبرها الزراعة بمراحل عديدة أسهمت في رسم صورة القطاع الزراعي حديثا في السودان لذلك كان تاريخ الزراعة القديم والحديث يعد مهما لأنه يوضح أن الزراعة في السودان قديمة فمنذ عهد الحضارات القديمة مثل كرمة وكوش وجد أن الزراعة كانت تمارس بإستعمال الشادوف كأداء للري وإستمرت في عهد المماليك المسيحية والإسلامية ، وفي العهد التركي المصري خططت الدولة العثماني للإستفادة من الموارد الزراعية في السودان حيث ادخلت المحاصيل النقدية مثل القطن وقصب السكر وفي عهد المهدية إنشغلت الدولة بالحروب دون الإهتمام بالنواحي الأخرى على راسها الزراعة حتى ضربت البلاد مجاعة شهيرة في عام1306هـ أما في عهد الإستعمار الإنجليزي المصري بدأ الإنجليز في تنفيذ خططتهم وإستغلال الموارد الزراعية في السودان بإنشاء البنية التحتية مثل السكك الحديدية بناء الخزانات مثل خزان سنار لقيام مشروع الجزيره لإنتاج القطن وتصديره لمصانع النسيج في لانكشير في بريطانيا اما الحكومة الوطنية فقد قامت بوضع خطط إستراتيجية وإنشاء العديد من المشاريع لتنمية الزراعة في السودان. [1]

مقومات الزراعة في السودان:

اولا: المقومات الطبيعية :

أرض السودان عبارة عن سهل رسوبي منبسط مع انحدار قليل وتخلله إرتفاعات قليلة تغطي أقل من 0.5% من المساحة الكلية أهما مرتفعات جبل مرة وجبال الميدوب في دارفور ، وتلال البحر الأحمر في الشرق ، وجبال النوبة في جنوب كردفان ، وتمثل نهر النيل أهم مظاهر جغرافيا في السودان.

من أهم المقومات :

- التربة: حيث تتكون من ثلاثة أنواع الطينية ، والسلتية ، والرملية .
- المناخ: يعد المناخ من أكبر العوامل الطبيعية تأثيرا في تحديد أنواع المحاصيل .
- درجة الحرارة : تحدد درجة الحرارة طول فترة النمو ومع النباتات

[1] مامون ابراهيم ، دور الزراعة في السودان، صحيفة الراي العام ، الاربعاء 16 مايو 2006 .

- الأمطار : تتراوح معدلات الأمطار في السودان من 25ملم في السنة في أقصى الشمال إلى 400ملم في السنة في وسط السودان إلى800 ملم في السنة في جنوب وتبلغ كمية الأمطار في السودان حوالي 1094.3مليار متر مكعب وذلك حسب إحصائيات المنطقة العربية للتنمية الزراعية .
- الرطوبة.
- الرياح.

ثانيا: الموارد المائية:

تتكون الموارد في السودان من مياه الأمطار والأنهار والمياه الجوفية والمياه السطحية وتتوفر الأمطار الغزيرة في الجنوب البلاد وأوسطها اما الشمال الجاف فإنه غني بموارد المياه الجوفية .

ثلثا: الموارد البشرية:

تتدخل العوامل البشرية تدخلا كبيرا في الزراعة بمدى خبرتهم وكفايتهم العددية ورغباتهم في تحديد الزراعة ونوع المحصول . [1]

اهم المشاريع الزراعية في السودان:

يمتلك السودان عدة مشاريع زراعية واسعة منتشرة في مساحات مختلفة سواء كانت مطرية أو مروية حيث تبلغ مساحة الزراعة المروية في السودان حوالي 4 ملايين فدان أي ما يعادل 1.68 مليون هكتار.كانت مشروعات القطاع المروي تدار جميعها بواسطة القطاع العام قبل أن تتبني الدولة سياسات الخصخصة لتحويل المشروعات نحو القطاع الخاص ومن أهم هذه المشروعات:

أ/ مشروع الجزيرة :

أنشئ مشروع الجزيرة في عام1925م وهو أعرق مشروع في السودان وأكبر مزرعة مروية في العالم بمساحة 2.2 مليون فدان(0.924مليون هكتار) يمتد المشروع عبر الجزيرة والنيل الأبيض وسنار بطول 300 كيلو متر ويروي رياً إنسيابياً من خزان سنار يقوم المشروع على صغار الزراع الذي يقدر عددهم بنحو 15الف زارع من الذكور والإناث ، يديرون حيازات (حواشات) تتراوح في مساحتها بين اربعين فدان وخمسة عشر فدان.

ب/ مشروع حلفا الجديدة :

[1] انترنت ،منتدى الحديقه ،اهم المشاريع الزراعية في السودان مارس 2014 .

إرتبط مشروع حلفا الجديدة بإتفاقية مياه النيل لعام 1959م ، حيث تم إنشاءه عام 1964م ويقع المشروع في ولاية كسلا وبلغت مساحته الكلية 345000 فدان والمساحة المزروعة 185000 فدان واهم المحاصيل التي كانت تزرع القطن والذرة والفول السوداني والقمح ويعتمد المشروع علي نظام الري الصناعي من خزان خشم القربة.

ج/ مشروع الرهد الزراعي :

تم تأسيسه في عام 1975م ويقع المشروع علي ضفة نهرالرهد الشرقية وهو نهر موسمي ينبع من جبال الحبشة علي بعد 20 كلم شمال غرب بحيرة تانا . [1]

تتقسم ولايتي الجزيرة والقضارف مشروع الرهد والذي تمتد مسحاته نحو 300 الف فدان ، ويعتبر أول مشروع تتطبق فيه دورة مكثفة حيث تزرع كل مساحة المشروع علي قاعدة الحيازات ، ويوجد بالمشروع نحو 14 الف زارع يشاركون في مجلس الإدارة وفي مجالس الإنتاج التي تنظم المشروع يتميز المشروع علي سائر المشاريع الأخرى بوجود شبكة طرق معبدة تخلل كل مناطقه وترتبط بالطريق المعبد الذي يصل العاصمة بالميناء الرئيسي علي البحر الأحمر ، والمشروع مهيأ للتخصص في الإنتاج الصادر خاصة المحاصيل البستانية والمنتجات الحيوانية.

د/ مشروع السوكي الزراعي:

أسس المشروع في عام1970م ، ويقع في ولاية سنار ويعتبر أصغر المشاريع الإتحادية بمساحة 90الف فدان موزعة عي حيازات مساحة كل منها 15 فدان ، ومن اهم المحاصيل التي تزرع فيه القطن والفول السوداني والذرة وزهرة الشمس ويتم الحصاد يدويا وآليا ويعتمد المشروع علي نظام الري بالطلمبات من النيل الأزرق ، يطبق المشروع دورة رباعية لزراعة محاصيل القطن متوسط التيلة والفول السوداني والذرة الرفيعة وزهرة الشمس. [2]

---

[1] انترنت ، منتدى الحديقة ،اهم المشاريع الزراعية في السودان .

2 سارا عبدالقادر حسن ، مجلة الدراسات العليا ، اثر التبادل الاقتصادي الخارجي على الميزان التجاري ، ص8 .

الفصل الثالث

دور برامج الإصلاح الهيكلي في ادآء الميزان التجاري

المبحث الأول : برامج الإصلاح الهيكلي في الإقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة .

المبحث الثاني: برامج الإصلاح الهيكلي في القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة .

المبحث الثالث: أدآء الميزان التجاري خلال فترة الدراسة .

المبحث الأول

برامج الإصلاح الهيكلي في الإقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة

مقدمة:

شهد الإقتصاد السوداني طيلة الحقب الماضية تدهورا إقتصاديا مستمرا ونموا متدنيا ، وفي بعض الأحيان سجل إقتصاد السودان معدلات نمو سالبة ، تقابلها من جانب آخر معدلات نمو أعلى في السكان ، مما أدى إلى تدهور مستمر في الدخول الحقيقية للأفراد ، وتزامن مع تدني الأداء في نمو الإقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) تسارع في إرتفاع معدلات التضخم ، وترتب على ذلك تدهور مستمر في مدخلات المحلية القومية. كما شهدت تلك الفترات نقصا واضحا في الغذاء وتفشى المجاعات ، اما مستوى الخدمات الصحية والتعليمية فقد تدهورة بدوره وتفشت الأمراض المستوطنة كالسحائى والملاريا والكلازار...الخ. وما زالت نسبة الأمية في السودان من أعلي النسب في العالم و قد ادى هذا التدهور إلي أثار سالبة علي النسيج الإجتماعي تمثلت في النزوح الجماعي إلي المدن وهجرة العقول والأيدي العاملة الماهرة إلي خارج البلاد .

ونتيجة لكل هذه الأزمات والإختلالات التي شهدها الإقتصادالسوداني، كان لابد من برنامج إصلاحي يصحح هيكل الإقتصاد ويعيد بناءه بصوره جيده عبرها يستطيع النهوض وبناءا على ذلك قامت عدة إصلاحات هيكلية والتي سيتم تناولها في ثلاثة فترات.[1]

الفترة الاولى: (1990-2000)م:

عندما جاءت حكومة الإنقاذ الوطني في منتصف عام 1989م جعلت المشكلة الإقتصادية في صدر الأولويات لإنقاذ البلاد حيث اعلنت في بيانها الأول عزمها على إيقاف التدهور الاقتصادي وإنعاش الإقتصاد الوطني مع إجراء إصلاحات سياسية وإجتماعية تؤمن وحدة وإستقرار البلاد ولما كانت خطط التنمية وإدارة الإقتصاد قائمة على الإقتصاد المخطط للتحكم في نمط الإنتاج والأسعار من خلال ما يسمى الإقتصاد التحكمي(إقتصاديات السوق الحر) وذلك بأن تقوم الإصلاحات الهيكلية في الإقتصاد من خلال تبني سياسة التحرير الإقتصادي على أن تعمل الخروج من أزمة الإقتصاد السوداني الذي ظل يعاني منها ، ولتحقيق ذلك إستخدمت الدولة برامج إقتصادي وإجتماعي جديدة يعتمد على الأخذ بسياسة تحرير الإقتصاد ومنها البرنامج الثلاثي للإنقاذ وبرنامج الإستراتيجية القومية الشاملة وغيرها من البرامج والخطط.

[1] عبدالوهاب محمد عثمان ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، 2001م ص117.

البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي(1990-1993)م:

هدف هذا البرنامج إلى تحريك جمود الإقتصاد وتوجيه نحو الإنتاج ومزيد من الإنتاجية وتحقيق التوازن الإجتماعية وذلك بحشد الطاقات المتاحة وفتح الباب للمشاركة في تحقيق أهداف البرنامج وتعديل الهياكل الإقتصادية والمالية والمؤسسية اللازمة لتوسيع قاعدة المشاركة. من أهم الوسائل للتحقيق تلك الأهداف :

1- التركيز على التنمية الزارعية .

2- تحديد الصادر وتقديم الدعم له .

3- توفير موارد داخلية والخارجية حقيقية من العملات المحلية والصعبة لمساعدة تحقيق أهداف البرامج .

4- إزالة كل العقبات الإدارية ، الإقتصادية ، القانونية امام رجال الأعمال والمستثمريين وكل العاملين في الحقل الإقتصادي ، وكذلك المستثمريين غير الأجانب ليطلقو العمل تحت ظل سياسات وإجراءات جديدة تتم في الأتي :

أ- إلغاء إحتكار الدولة في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والتسويق الداخلي والخارجي ومجال الخدمات الإقتصادية وفتح الباب لمزيد من العمل في أي المجالات لا يستثنى ذلك إلا قطاع التنقيب لإنتاج البترول .

ب- خروج الدولة من هذه المجالات عن طريق بيعها أوتحويلها إلى شركات مساهمة عامة.

ت- إجراء تعديلات جذرية في كل القوانين المنظمة للنشاط الإقتصادي كقوانين الجمارك والضرائب والعمل والأسعار[1]

إستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002)م:

قبل نهاية البرنامج الثلاثي الأول للإنقاذ الوطني الإقتصادي تبنت الدولة الإستراتيجية القومية الشامله كخطة عشرية بهدف تجاوز مرحلة الإنقاذ الإقتصادي إلى افاق النهضة الحضرية الشاملة وذلك خلال السنوات عام1990 -2002 وجاءت موجهات الإستراتيجية اكثر واضحا في مجال الإصلاح الإقتصادي كالأتي:

أ- التمسك بنهج الرسالة العليا وجوهرة الروح الوطنية الخالصة.

[1] عبدالوهاب محمدعثمان ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان،ص119- 120.

ب- توخي العدالة والمساواة والتكافؤ الحقيقي في الفرص مع ترتيبات فعليه لإعادة توزيع الثروات لصالح الشرائح الضعيفة .

ج- تبني إستراتيجية الإصلاح الهيكلي وتحرير إقتصاد الوطني، وتعزيز إقتصاديات السوق وإطلاق القدرات الكامنه في السوق الوطني ومحو كل السياسات والتشريعات التي تهدم آليات السوق الحر.([1])

الفتره الثانية: (2000-2010)م:

هناك خطة ربع قرنية لم تكتمل كل خطواتها وملامحها بعد حيث صدر في 2001م مرسوم جمهوري بإنشاء المؤسسات العليا المناط بها إعداد الخطة الربع القرنية، وتتكون بشكل عام من الرؤية العامة للبلاد ، التحديات ، وعوامل النجاح المفتاحية ، رسالة الحكومة الإتحادية والقيم المطلوبة من القيادة السياسية لخدمة العوامل المفتاحية ، وهي كالأتي:

- الرؤية : (امة سودانية آمنة متحدة متحضرة).

- التحديات الوطنية : إنهاء الحرب الأهلية ، تطوير هياكل وبنية الدولة ، تطوير وإستقرار السياسات الإقتصلدية ، تحقيق التنمية البشرية المتكاملة ، المحافظة على الموارد الطبيعية تركيز على التنمية الريفية ، إصلاح وتأهيل الخدمة العام ،الإستثمار في الأبحاث التطبقية وتوطين التقنيات الحديثة([2]).

- عوامل النجاح المفتاحية : الإتفاق الوطنى على نبذ الحرب ، إصلاح هياكل وبنية الدولة وتطوير وإستقرار السياسات الإقتصادية بما يتيح توسيع مجالات الملكية والنشاط الإقتصادى وتطوير سياسة إستثمارية وتنفيذية فى التنمية الريفية ، تأهيل الخدمة العامة ونظاما للمشاركة فى قيادة التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى البلاد.[3]

جاءت الإختلالات المعنية بالمعالجة كالأتي:

* المستويات الضعيفة والمتراجعه لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
* الضغوط التضخمية المتصاعدة بوتيرة متسارعة .
* عدم التوازن في الحسبان الداخلي والخارجي.
* المستويات المتواضعة للإدخار والإستثمار.

---

[1] صلاح الدين شيخ خضر ،اضواء على سياسات الاصلاح الاقتصادي ، مجلة المصرفي ،العدد3 ، يونيو1995م .
[2] عبدالوهاب محمد عثمان ،منهجية الاصلاح الاقتصادي 2001م ، ص121.
[3] نفس المرجع ص122 .

* الموقف الضعيف والمتغلب لسعر صرف العمله السودانية مقابل العملات الأجنبية.

* التوزيع غير العادل للثروة والفرص الإقتصادية.

البرنامج الإقتصادي المتوسط المدى(2004_2006)م.

يهدف برنامج الإقتصادي متوسط المدى إلى الحفاظ على الإستقرار إقتصادي ، نمو حقيقي بنسبة 7% والحفاظ على المرونة في تعويم وإدارة سعر الصرف ، تخفيض العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى حوالي 6% ([1]).

البرنامج الإقتصادي المتوسط المدى(2006-2008)م.

المحاور الأساسية التي ترتكز عليها السياسات الإقتصادية خلال برنامج2006-2008م بعد توقيع إتفاقية السلام2005 هي:

المحافظة على الإستقرار الإقتصادي ، رفع القدرة التنافسية للإقتصاد القومي، إستيعاب إلتزامات ومتطلبات تنفيذ إتفاقية قسمة الثروة وحمايتها على المستوى المركزي والإقليمي، مراعاة التوازن بين الولايات والتجمعات السكنية والمناطق الأقل نمو والفئات الفقيرة في توزيع الثروة والموارد التنمية ، زيادة إنتاجيتها ، توفير المزيد من الموارد للتنمية الريفية والزراعة التقليدية ، تهيئة البيئة المواتية لتنمية الموارد وتحسين كفاءة إستخدامها وتشجيع الإستثمار، الإستعداد لمقابلة الإلتزامات الناشئة عن الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية وتجمع الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية .([2])

الفترة الثالثة: (2010-2016)م:

إستباقا لتطورات الأوضاح السياسية التي اعقبت نتائج الإنتخابات القومية التي جرت في البلاد في ابريل عام2010م وماتمخض عنها من مؤشرات وما تلا ذلك من توجهات صريحة قادة الحركة الشعبية والدول المعادية لوحدة السودان بتأييد خيار إنفصال جنوب السودان عن الوطن الأم بادرت وزارة المالية والإقتصاد الوطني بموجب القرار الوزاري رقم 56 في يوليو عام 2010م بإعداد برنامجاً إقتصادياً عاماً للفترة 2012-2014م بهدف مقابلة وإحتواء نتائج الإنفصال المتوقع على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في البلاد وقد تم إكمال إعداد البرنامج في نهاية العام 2010م وجرت مراجعته ومناقشته في عدة إجتماعات موسعة على المستوي القيادي والسياسي والإقتصادي ، لتجاوز سلبيات الإنفصال وتحويلها لقواعد إنطلاق بالإقتصاد السوداني

[1] عبدالله عمران عباس يوسف، العولمة واقتصاد السوان ، دار عزه للطباعة والنشر الخرطوم ،2008م ، ص159.

[2] عبدالله عمران ، نفس المرجع ص160 .

لمرحلة جديدة تنعم فيها البلاد بإستدامة الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي وجني ثمار مكاسب التنمية المتوازنة وتوزيع العادل للثروة والموارد القومية وزيادة قدرات البلاد وتوفير المزيد من الخدمات الأساسية والعيش الكريم للمواطنين.[1]

الإجراءات والإصلاحات التي تم تنفيذها في هذه الفترة هي :

البرنامج الثلاثي لإستدامة الإستقرار الإقتصادي 2012-2014م.

تميزت الإقتصاد السوداني بإستقرار في العشره سنوات الماضية بعد تنفيذ برنامج إصلاحي واسع كانت له نتائج إيجابية بارزة من أهم مؤشراتها الإستفادة من إمكانيات السودان النفطية كما شهدت السنوات الماضية إنجاز كثير من مشروعات التنمية الإجتماعية.

من الأهداف الرئيسية للبرنامج الثلاثي تحقيق وإستدامة الإستقرار الإقتصادي مع تأكيد الإعتماد على سياسة التحرير الإقتصادي كمنهج للسياسة الإقتصادية .

* إستعادة التوازن للقطاع الخارخي لتحقيق إستدامة الإستقرار الإقتصادي .
* محاصرة عوامل تدني مستوى المعيشة في القطاعات الشرائح الإجتماعية ومحاربة إنتشار بؤر الفقر والعوز.
* إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة ومحاصرة العجز الكلي .
* زيادة الجهد المالي والضريبي للدولة على المستوى الإتحادي والولائي وترشيد الإنفاق الجاري والإنفاق علي مشروعات التنمية القومية .
* تحريك وإستغلال طاقات القطاعات الإنتاجية لسد الفجوة في السلعة الرئيسية .
* تفعيل سياسات الإكتفاء الذاتي من السلعة الضرورية بتوجيه النهضة الزراعية .
* وضع برنامج واضح لإعادة تشغيل المصانع المتوقفة للمساهمة الفاعلة في حل المشكلات الإقتصادية التي تواجهها البلاد.
* توجيه الإستثمارات من التركيز على القطاع العقاري نحوي الإهتمام بقطاع التعدين خاصة الذهب وتغطية العجز في القطاع الخارجي .
* زيادة الإنتاج الكهربائي من التوليد المائي والحراري وإسراع بزيادة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة [2] .

---

[1] االنترنت ، WWW.UCBOOWSER.COM ، اغسطس ،2016.
[2]انترنت ،www.sudaress.ccom ابريل،2017.

في مجال القطاع الخارجي:

* ترشيد الإستيراد بالتركيز علي خفض إستيراد السلع الكمالية والسلع غير الضرورية.

في مجال القطاع المالي :

* إيجار إستخدام الخط الناقل للبترول ووضع رسوم عبور علي خدمات ومعالجة ونقل وتخزين وتصدير النفط
* التحرير المتدرج لأسعار السلع .
* تبني حزمة سياسات لتقوية منافسة السلع المستوردة وذلك بخفض تكلفة الإنتاج المحلي ورفع تكلفة المستورد عن طريق الرسوم الجمركية مع مراعات مصالح المستهلك للحصول علي السلع الجيدة والرخيصة .
* توسيع المظلة الضريبية بإدخال شرائح جديدة منتجة مع العمل على تخفيض معدلات الضريبة لتقليل العبء الضريبي على الشرائح النشطة ضريبيا .
* الإستمرار في سياسات مراجعة تكلفة الرسوم الإدارية بما يتناسب مع الخدمة المقدمة والمقدرة المالية للمستفيد .
* ترشيد الصرف علي السفر الرسمي للخارج .
* إعادة جدولة الديون بموجب تحرك واسع علي مستوى الأجهزة الدستورية والتنفيذية
* مراجعة أولويات الصرف التنموي وتركيز علي مشروعات محددة تتسق مع أهداف البرنامج وتوسيع دور القطاع الخاص في التمويل التنموي (BOT).
* تبني برنامج مكثف لبناءالقدرات في إطار توجه الدولة نحوي رفع قدرات المورد البشري.

في مجال القطاع الإجتماعي :

* التنسيق بين الجهود المبذولة من الأجهزة الرسمية والمدنية والمجتمع الخارجي في مجال العمل الإجتماعي وفق برنامج محدد يراعي الحاجات الملحة للمجتمع ([1]).
* إنقاذ سياسات الحد من الفقر والتوظيف وتحسين المستوي المعيشي بتقوية التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الإجتماعي .

[1] انترنت ،مرجع سابق .

في مجال القطاع الخاص :

* تنشيط وتفعيل القطاع الخاص في تنفيذ خطط وبرامج تهدف لإحلال الواردات والتصنيع المحلي لسد الفجوة الداخلية خصوصا السلع التي تم إيقاف إستيرادها .
* تشجيع القطاع الخاص على تقوية نفسه ماليا وتنظيميا حتي يتمكن من إحلال مكان الدولة في العمل الإقتصادي والتوجه نحو الشركات الإستيراتيجية.

إنهاء منافسة الدولة للقطاع الخاص وتنفيذ برنامج حصر وتصفية الشركات الحكومية غير الإستيراتيجية وإيقاف تأسيس الشركات الجديدة في المجالات التي تم الخروج منها بمنع تسجيلها لدي المسجل التجاري في مجال تنظيمات المنتجين (الزراع والرعاة).

* تحويل الزراعة والراعة إلي قطاعات فاعلة تقود جهود وعمليات زيادة الإنتاج في المجتمع وتواكب الحداثة والتطوير في أساليب العمل في مجال الإعلام الإقتصادي.
* تصميم خطة إعلامية متكاملة تعكس الواقع الإقتصادي بشفافية كاملة .
* تنفيذ برنامج لتنفيذ دور الإعلام الإقتصادي بتأهيل الكوادر وتقوية وتنويع الوسائل الإعلامية والإستفادة من التقانات الحديثة في الإنترنت والإتصالات .

آلية متابعة تنفيذ البرنامج :

يتم متابعة تنفيذ البرنامج عبر لجنة مركزية محددة تحظي بالتفويض الكامل والدعم وذلك لمعالجة مشاكل التنفيذ وتطوير البرنامج وإعداد تقارير الأداء الدورية ورفعها للقطاع الإقتصادي([1]) .

البرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي 2015–2019م.

يأتي إعداد البرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي 2015–2019م أحد شعار الإنتاج من التصدير وتقسيم مستوي المعيشة وذالك بالتركيز على الإنتاج الصناعي والتحويلي والإستخراجي ومحرك رئيسي للنمو الإقتصادي عبر الشراكات مع القطاع الخاص والتوسع في المناطق الحرة وإنشاء المناطق الإقتصادية .

وتم إعداد البرنامج إستنادا علي المرجعيات التالية :

* الدستور الإنتقالي لعام 2005.
* الإستراتيجية ربع القرنية.
* أهداف الألفية الإنمائية.

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، البرامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي (2015-2019)م ، ص5 .

* نتائج البرنامج الثلاثي لإستدامة الإستقرار الإقتصادي 2012-2014م.

* مبادرة السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

* خطاب الأخ فخامة رئيس الجمهورية حول مبادرة الإصلاح يناير 2014.

* مخرجات جلسات الإجتماع مع إتحاد نقابات العمال السودان وإتحاد اصحاب العمل.

* ووزراء المالية في الولايات ومشاركة الخبراء الوطنيين من خلال عمل اللجان المعنية .

مرتكزات البرنامج :

- يقوم البرنامج على مبادئ الشريعة الإسلامية وإنتهاج مبدأ الوسطية الإقتصادية والإلتزام بالمنهجية العلمية والواقعية .

-توفير البيئة المناسبة لتنفيذ البرنامج من خلال تحقيق الإستقرار السياسي والأمني والوفاق الوطني حول مبادئ الإصلاح السياسي وتوحيد الجبهة الداخلية ووقف النزاعات وبسط السلام وهيبة وسيادة الدولة في كافة ربوع الوطن.

-الإلتزام بمبادئ إقتصاديات السوق وحرية النشاط الإقتصادي وأسس التحرير والإنتاج الإقتصادي([1])

- تأكيد الدور الريادي للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي) لقيادة النشاط الإقتصادي ولتحقيق أهداف البرنامج

-تأمين مقومات تحسين مستوى المعيشة والعيش الكريم للمواطنين .

- ضمان تحقيق عدالة توزيع الدخل القومي بين المواطنين في كافة الولايات والمحليات وإقامة دولة الرعاية والضمان الإجتماعي التي تستند علي قيم العدالة والتكافل .

- الإلتزام بمبادئ وأسس الإعتماد علي الذات وطنيا وإقليميا خاصة في مجالات الأمن القومي .

-الإلتزام بمقومات الحكم الراشد وديمقراطية وشفافية الأداء وسيادة حكم القانون.

الأهداف العامة والسياسات لمحاور البرنامج :

تتمثل الرؤية الجامعة للبرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي 2015-2019م في تحقيق زيادة مضطردة في الإنتاج القومي وتوجيهه لزيادة صادرات البلاد وضمان تحسين مستوي المعيشة لكافة المواطنيين وصولا لدولة الرعاية والعدالة الإجتماعية والتنمية الشاملة المتوازنة لتحقيق وهذه الرؤية الجامعة تم إعداد حزمة متكاملة من الأهداف العامة والكمية والسياسات

[1] مرجع سابق ص6 .

الكلية والقطاعية والمؤسسية وتعبئة الموارد المالية اللازمة للإستثمار العام والخاص وذلك في إطار المحاور الرئيسية والموارد الداعمة التالية :

المحاور الرئيسية :

– محور إستعادة الإستقرار والنمو الإقتصادي المستدام ويشمل أهداف وسياسات لانمو الإقتصادي المستدام وسياسات الإستقرار الإقتصادي في قطاع المالية العامة والقطاع النقدي والمصرفي والقطاع الخارجي .

– محور القطاعات الإنتاجية والخدمية (الإنتاج السلعي والخدمي).

– محور البنيات والهياكل التحتية .

– محور الخدمات والرعاية الإجتماعية ([1]).

– محور التنمية البشرية وبناء القدرات .

– محور البحث العملي .

– محور الولايات .

– محور أولويات برنامج التنمية .

– محور دور القطاع الخاص والقطاع المشترك (المحلي والأجنبي)في قيادة النشاط الإقتصاد.

المحاور الداعمة للبرنامج :

– الأمن والدفاع .

– العدل .

– الإرشاد والثقافة والرياضة .

– الإعلام الإقتصادي .

– القطاع غير المنظم .

– محور مصادر تمويل البرنامج .

– محور متابعة تنفيذ البرنامج . ([2])

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني ،برنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي ،(2015-2019)م ، ص7 .
[2] نفس المرجع ص7.

المبحث الثاني

برامج الإصلاح في القطاع الزاراعي خلال فترة الدراسة

مفهوم برامج الإصلاح الهيكلي في القطاع الزراعي بصفة عام :

الإصلاح الزراعي هو (توزيع الأراضي الزراعية علي المواطنيين ، بموجب قوانيين خاصة توزيعا أكثر عدالة ، وأقرب إلي الإنصاف).

الإصلاح الزراعي agrarian reform هو مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغيرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها ، لينجم عن هذه التغيرات إلغاء إحتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول .

ويتم ذلك عن طريق وضع حد أعلى للملكية الزراعية الخاصة لايجوز التخطية ، والإستيلاء على ما يتجاوز هذا الحد من أرض وتوزيعها على فقراء الفلاحين المستحقين وفقا لشروط وأولويات تختلف بإختلاف الأوضاع السياسية والإقتصادية والسكانية والإجتماعية لكل بلد .

وإصلاح الزراعي بهذا المعني المحدد الأكثر شيوعا يركز على إصلاح نمط توزيع الأرض ، أي تحقيق العدالة وفتح الطريق امام تحرير الفلاحين إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا من إستغلال إقطاعي أو شبه إقطاعي .

وقد يتسع مفهوم الإصلاح الزراعي لا يركز على تحقيق العدالة فقط وإنما علي تحقيق النمو أيضاً فيشمل في هذه الحالة ، إضافة إلي ما سبق بعض الإجراءات الكفيلة بتنظيم العلاقات الزراعية بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها وتدريب الفلاحين بإرشادهم وتنظيمهم في تعاونيات وتطوير طرق زراعته ووسائلها ، وتوفير القروض لهم ومساعدتهم في تسويق المنتجات الزراعية وإقامة وحدات إنتاجية زراعية علي أسس جماعية متقدمة وغير ذالك ([1]).

أهم برامج الإصلاح في القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة:

لقد ظل الإستقلال الأمثل لإمكانات السودان الزراعية الكبيرة والمتنوعة وتطويعها لتحقيق الرفاهية لأهله أملا كبيرا وتحديا متجددا . ومن فجر الإستقلال وحتى هذا التاريخ شهدت البلاد وضع العديد من الخطط والإستراتيجيات مختلفة الآجال بهدف تنمية وتطوير القطاع الزراعي ، بيد أنها جميعا لم تحقق الطموحات المأمولة وذالك لعدة أسباب من أهمها عدم إستقرار السياسي ، وعدم

[1] صلاح وزان ،الاصلاح الزراعي ،الموسوعة العربية ، يوليو2011م .

ملائمة البيئة الإقتصادية حينها ، وإتباع أسلوب التخطيط المركزي ، ولكن أهم الأسباب على الإطلاق إن القطاع الزراعي كان يمنح وضعا متدنيا في سلم الأولويات لتخصيص الموارد على الرغم من كونه المحرك للنمو الإقتصادي والإجتماعي في البلاد وإن أدآء القطاعات الإقتصادية والخدمية والسياسية يتأثر سلبا وإيجابا بأدائه ، بل إن إصلاح أهل السودان ومعاشهم وإستقرارهم وامنهم الإجتماعي يكمن في عافية القطاع الزراعي .

إن دخول البترول في الإقتصاد السوداني قد جعل التركيز علي التنمية الزراعية والصناعية أمرا ملحا ، وقد أصبحت موارد البترول يشكل 50% من إيرادات الميزانية العامة و 85% من جملة العائدات لصادرات البلاد كما أن تأهب السودان للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية يستوجب رفع كفاءة القطاع الزراعي وتعزيز مقدرته التنافسية للأسواق المحلية والعالمية .

من البرامج التي تم إجرائها من القطاع الزراعي في السودان :

1- النفرة الخضراء :

إتساقا مع توجه البلاد الإستراتيجي نحو الزراعة بإعلان برامج النفرة الخضراء وإعداد الخطة الإستراتيجية الخمسية جاء تكوين اللجنة العلياء لدراسة الواقع ورؤي المستقبلية للزراعة في السودان وقد خلصت اللجنة والتي ضمنت في عضويتها ثلة متميزة من المعنيين وتطوير القطاع الزراعي إلى برنامج متكامل العناصر والمقومات يمثل إستراتيجية وطنية للنهضة الزراعية وبوصلة للتصويب برامج وخطط الوزارات ومؤسسات في المركز والولايات ويؤسس نظاما للرصد والمتابعة لتقييم النتائج وألآثار المترتبة علي إنفاذه وإرتكز البرنامج علي تسعة عوامل نجاح مفتاحية كالأتي :

- تهيئة البيئة للإنتاج الزراعي وتطوره المستدام([1]) .
- رفع قدرات المنتجين .
- معالجة قضايا الأراضي الزراعية من تنمية وتطوير الخدمات المساندة .
- تطوير وتحديث النظم الزراعية .
- حماية وتنمية الموارد الطبيعية .
- تصنيع الغذائي وإستغلال الطاقات المعطلة في القطاعين الزراعي والصناعي.
- أعمال متطلبات الجودة والسلامة الغذائية .

[1] محمد عثمان علي عمر ،دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في السودان 1990-2008م ص51 -2010م .

– إعتماد الشراكات الإستراتيجية نهجا رئيسيا لتحقيق أهداف النهضة .

وتمت صياغة برامج عديدة خاطبت هذه المقومات لإحداث التحول النهضوي المطلوب ومن أهم الملامح هذا البرنامج ، أنه حددت السياسات الكلية والقطاعية التي تحقق البيئة المواطئة لإحداث النهضة الزراعية والصناعية المرتبطة بها مع تحديد قيد برنامج زمني للتنفيذ والجهاد المعنية بذالك كما حدد البنيات التحتية المرتبطة بالنشاط الزراعي التى تكمل البيئة المواطئة للنشاط الزراعي والتي تم التركيز فيها على برنامج حصاد المياه من السدود والحفائر في مناطق الزراعة المطرية ، وذالك لأثره الكبير في إستقرار المنتجين من مزراعيين ورعاة وزيادة الإنتاج والإنتاجية بجانب توفير المياه الصالح لشرب الإنسان والحيوان ، وفتح المسارات والمراحيل ، وإنشاء أسواق مركزية ولائية للمواشئ والخضر والفاكهة وارصفة صادر متخصص للمواشئ والمنتجات النباتية بمواصفات تتضمن معايير الجودة والسلامة .

2– النهضة الزراعية :

كذاك افرد البرنامج مشروعات لرفع قدرات المنتجين والمؤسسات تشمل إحداث التحول النوعي في المنتجين ورفع كفاءتهم الإنتاجية وإستكمال الإصلاح المؤسسي بما في ذلك إتحاد المنتجين وتصبح إتحادات نوعية تضع تطوير المهنة على قمة إسباقياتها ، ومعالجة قضايا الأراضي بهدف تشجيع الإستثمار الزراعي ، وتأهيل وتطوير البحث العلمي المائي والنباتي والحيواني والصناعي ، وبناء قدرات وتدريب الباحثين بإعتبارهم رأس الرمح في تحقيق النهضة الزراعية .

وفي إطار النهضة الزراعية سيتم توجيه إهتمام بقيام برامج جادة لرفع الإنتاجية عن طريق توفير الحزم التقنية والأنماط والإنتاج المختلفة وتطبيقها مع نقل التقانة والإرشاد وتوفير المتطلبات من[1] بذور محسنة وميكنة زراعية وتمويل وإيجاد المعالجة الجادة لإزالة التباين في أداء المزارعين عن طريق برامج الإصلاح المؤسسي وبناء قدرات المزراعيين ، وإدخال التعاقد مع جهات ذات إمكانيات مالية وفنية وزراعية لتجميع الأراضي بإلإتفاق مع المزارعين وذلك لتعظيم الفائدة من الموارد وتعميق إرتباط المزارعين بالأرض في المشاريع الزراعية المطرية الآلية وتوفير الخدمات لهم .

[1] مرجع سابق ص52 .

3- برامج التنمية الزراعية الممولة من قبل الحكومة:

لقد إتسمت فترة تسعينيات من القرن الماضي بتحجيم الإنفاق على برامج التنمية عموما ويعزي ذلك بصفة أساسية للحرب في الجنوب التي إستنزفت قدرا كبيرا من الموراد كما أن عزوف المانعيين أن تمويل المشاريع التنموية وتركيز على مساعدات الإنسانية للمجموعات الأكثر عرضة للمخاطر للنازحيين واللاجئين وسكان المتعسرين بالجفاف ، كان من أسباب تقلص الأنشطة التنموية ، إلا أن هذا الحال قد تغير منذ العام 1990م حيث تمكنت الحكومة من الإستغلال البترول تجاريا وتوجيه قدر متزايدة من الموارد للتنمية ، وفي عام 2005م زادة الإنفاق العام على التنمية من 23.6 مليون دينار في عام 2000م إلي 143.2 مليون دينار عام 2005 أي بنسبة 44% من جملة الإنفاق العام ، أم الإنفاق على برامج الزراعة فقد بلغت النسبة في عام 2005 م 31% من جملة الإنفاق العام ، وقد كان من أهم البرامج التي وجدت إهتماماً خاصاً مشروع خزان مروي ، برنامج الإكتفاء الذاتي من القمح ، برنامج إزالة المسكيت في الطوكر والقاش وحلفا الجديدة ، مشروع جبل مرة للتنمية الريفية ، مشروع ابو حبل بشمال كردفان ، وبعد المشروعات الزراعية في شمال دارفور وأن معظم الإستثمارات قد خصصت للقطاع المروي وبينما نال قطاع الزراعة التقليدية المطرية وقطاع الرعوي نسبة ضئيلة منها رغم أن معظم إعتمادات أهل الريف على هذه القطاعات في إعاشتهم[1] .

[1] وزارة الزراعة والغابات ،الخرطوم ،النفرة الخضرة 2007-2010م اللجنة الاستشارية العليا ،نوفمبر2006م ، ص30 .

المبحث الثالث

أدآء الميزان التجاري خلال فترة الدراسة

تساهم العديد من القطاعات الإقتصادية في تلبية إحتياجات الإقتصاد، وتعتبر التجارة الخارجية أو التبادل التجاري من أكثر القطاعات حيوية في أي إقتصاد ، وفي ظل المتغيرات العالمية الإقتصادية يحظى التبادل الإقتصادي الخارجي أو التجارة الخارجية بأهمية كبيرة في الدول المتقدمة والدول الآخذه في النمو التي تعاني من مجموعة المشاكل تعيق نموها ، ومن المعروف أن حجم نوع الصادرات والواردات في أي دولة يوضح مدى قوة أوضعف مركزها الإقتصادي والسودان كغيره من الدول النامية يعاني من مشاكل متعدده مثل تدني مستوى الدخل وإرتفاع معدلات التضخم ووجود عجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات ،إضافة إلى أن أغلب صادراته من المنتجات الأولية والتى كانت معظمها عرضة لتقلبات الاسعار العالمية .

وشهد الميزان التجاري السوداني خلال فترة السبعينات والثمانينات وأغلب سنوات التسعينات وجود عجز مستمر رغم إنخفاضه بعد تطبيق بعض السياسات المتعلقة بالتبادل الإقتصادي بين الدول أو التجارة الخارجية .

وكان إكتشاف البترول الذي بدا إنتاجه وتصديره في نهاية التسعينات كانت لها دورا مهما في تطور مجال التبادل الإقتصادي الخارجي للسودان، فقد إنخفضت فاتورة الورادات وتحسن موقف الميزان التجاري وقد إنخفضت أهمية هذا بعد الإنفصال ورغم تحسن موقف الميزان التجاري السوداني إلا أن وجود العجز فيه في معظم سنوات الدراسة دليل على إرتفاع درجة إعتماد الإقتصاد السوداني للعالم الخارجي ، وفي نفس الوقت يدل على ضعف الأداء العام للإقتصاد السوداني .

وفي دراستنا لأداء الميزان التجاري السوداني خلال فترة الدراسة والتي تمتد منذ عام (1990) إلى عام(2016) سيتم تقسيم هذه الفتره إلى ثلاثة مراحل لكل مرحلة متغيراتها وأحداثها والتى تميزها عن غيرها ، المرحلة الأولى (1990–2000) ،والمرحلة الثانية (2000–2010)، والمرحلة الثالثة (2010–2016)[1].

[1] هاجر علي محمد بخيت ،الاثار الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي ورقة بحثية الخرطوم ،2013م.

1. المرحلة الأولى :(1990–2000) .

شهدت هذه الفتره كثير من التغيرات بالإضافة إلي العوامل الداخلية التي أثرت على الفترة السابقة والتي إستمرة تأثيرها حتي هذه الفترة ، فأن هنالك عوامل خارجية أدت إلي تفاقم الوضع الإقتصادي أكثر فقد تدهورت علاقة السودان مع الدول المانحة بعد حرب الخليج 1990م وفرض حصار إقتصادي على السودان وتبعا لذلك توقفت العون الخارجي وتم تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي خاصة فيما يتعلق بتحرير التجارة من القيود والضوابط التي كبلت حركة التجارة في السوق خاصة صادرات والواردات وخصخصة مؤسسات الدولة وإتباع سياسات مالية وحمائية جديدة ، وقد صاحبت هذه السياسة تدهور في إنتاج القطاع الزراعي والصناعي وخلل في التوازن الداخلي والخارجي وصاحب هذه الفترة إعادة هيكلة القطاع الإقتصادي وتم إضافة البترول التي كان أول تصدير لها في عام (1999) وكان ذالك وفق إطار الموجهات الإقتصادية الكلية أو ما عرف إستراتجية القومية الشاملة للفترة من (1992–2002) وإنتهجت السلطات المالية والنقدية مجموعة من السياسات والتدابير خلال هذه الفترة تمثلت في سياسات التركيز والإستقرار الإقتصادي وقامت الدولة في عام 1992م في بدء التدرج بتطبيق نظام سعر الصرف الموحد على مراحل لعدم إمكانية تطبيق سعر الصرف الموحد في مرحلة واحدة لتخفيض معدلات التضخم المرتفعة خلال هذه الفترة وهذا الإرتفاع ناتج عن إرتفاع الأسعار عالميا وقد تأثرت به الصادرات والواردات السودانية ونظرا لزيادة معدلات التضخم إلي أكثر من (100%) في بعض الأعوام ، وتراجع مستوي الإيرادات العامة .

مما أضطر الحكومة إلي ضبط الميزانية عن طريق أحداث تخفيضات كبيرة في النفقات العامة بما يزيد عن (50%) الأمر الذي تسبب في أحداث تخفيضات كبيرة وخدمات الإجتماعية وتطور البنية الأساسية وترتبة على ذلك أثار سالبة في هيكل الإقتصاد وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة عجز الحساب الجاري الذي أدى إلي وجود خلل في التوازن الإقتصادي([1]).

برغم من إيجابيات سياسة التحرير المتمثلة في جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية التي أدى إلي زيادة الإنتاجية في بعض القطاعات وزيادة معدل النمو الإقتصادي ، إلا أنه نجد نتيجة

[1] سارا عبدالقادر حسن،اثر التبادل الاقتصادي الخارجي علي الميزان التجاري في السودان 1982-2015م مجلة الدراسات العليا ،جامعة النيلين.2018م .

لتحرير الأسعار أن هنالك منافسة قوية بين المنتج المحلي والمستورد نسبة لتفضيل [1]اغلب المواطنيين له وأيضا سعره أرخص مقارنة بالمحلي وهذا يؤدي إلي كساد التجارة المحلية.

جدول(3/1)

يوضح أداء الميزان التجاري خلال الفترة من (1990-2000)م .

القيمة بآلاف الدولارات

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1990	374.72	618.461	244.389
1991	305.044	890.330	585.288
1992	319.257	820.898	501.641
1993	417.267	932.944	527.665
1994	524.000	273.000	251.000
1995	523.891	1161.478	637.587
1996	555.674	1184.471	628.797
1997	620.186	1504.387	884.201
1998	564.182	1579.716	985.534
1999	1518.0	2640.4	1112.4
2000	1806.7	1552.7	254.0

المصدر: وزارة التجارة الخارجية.

المرحلة الثانية من (2000-2010)

في الثمانينات وحتى نهاية التسعينات كانت الإقتصاد السوداني يعتمد علي صادرات في معظمها مواد أولية مما جعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية هذا وقد طرا تغيير في مجال الصادرات لدخول البترول ومشتقاته إعتبارا من 1999م فقد بدا إنتاج البترول وتصديره وقد أسهمة تصدير البترول في إستقرار سعر الصرف وتحقيق معدلات نمو جيدة وخفض التضخم وساهمة في إدخال التقنيات وفتح أفاق التنمية حيث أحدث تحولا كبيرا في الإقتصاد بجانب توفير الخدمات

[1] مجلة الاقتصاد السوداني ،اثر النفط على التنمية والاستقرار الاقتصادي في البلاد.

الإجتماعية بمناطق الإنتاج المختلفة كما شهدت هذه طفرة بتنمية المستدامة وتوفر رأس المال الناتج من تحديث الصناعات البتروكيميائية كما أرتفعت مستويات القوي الشرائية .

وإنتاج النفط في السودان أحدث نقلة نوعية في أداء الإقتصاد السوداني خلال هذه الفترة وذلك لمساهمته المباشر في الإيرادات وتحريك القطاعات الإنتاجية وقد شهدت هذه الفترة دخول شركات العالمية للإستثمار في القطاع النفط والقطاعات الخدمية الأخرى، فضلا عن أن تكثيف عمليات الإنتاج حققت الإكتفاء الذاتي في معظم المنتجات النفطية ، كما رفع من مستوي وحجم الصادرات وادي ذلك إلى الإسهام المباشر في خفض عجز الميزان التجاري ، كما ساهمت في خفض عجز الموازنة العامة للدولة وعزز بناء إحتياطات من العملات الحرة ساعدة في محافظة على إستقرار سعر الصرف .

وشهد هذه الفترة زيادة مستمرة في معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال هذه الفترة وبعض إنتاج البترول على النطاق التجاري تخلصت البلاد من قيمة الفاتورة السنوية للمستوردات البترولية وإنعكس ذلك على صادرات والوردات في تخفيض عجز الميزان التجاري بل وأحدث فائضا في الميزان التجاري في العاوم(2000-2001-2008م)[1].

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني ،العرض الاقتصادي والمالي 2000-2010م .

جدول (3/2)

يوضح أداء الميزان التجاري خلال الفترة من (2000-2010)م.

القيمة بملايين الدولارات

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2000	1806.7	1552.7	254.0
2001	1698.7	2300.9	602.2
2002	1949.1	2446.4	497.3
2003	542.22	881.92	339.5
2004	777.83	075.24	297.5
2005	824.34	764.46	940.21
2006	656.65	073.58	416.9
2007	8.879.24	775.46	103.8
2008	670.50.11	351.55	319.02
2009	783.37	852.85	69.48
2010	11.404.3	8.839.4	2.565

المصدر: وزارة المالية العرض الاقتصادي.

المرحلة الثالثة : من الفترة (2010-2016)

شهد نهاية عام 2009 م إستمرار تدعيات الأزمة الإقتصادية العالمية ، فقد أثرت بطريقة غير مباشرة على الإقتصاد السوداني بسبب حدوث الركود الإقتصاد العالمي مما أدى لتدهور التجارة الخارجية وإرتفاع أسعار الفائضة على الديون الخارجية ، نتج عن ذلك حدوث عدم التوازن بين العرض والطلب الكلي مما أدى إرتفاع سعر الصرف وزيادة معدلات التضخم وتراجع معدل النمو في الإقتصاد السوداني وتبع ذلك إنخفاض الإنفاق الحكومي مع الحفاظ على مستوى الإنفاق للمشروعات التنموية وفق الاولويات .

كما شهد هذه الفترة إنفصال جنوب السودان والذي كان له أثر واضح علي الإقتصاد السوداني.[1]

[1] مرجع سابق ص16

قد إنخفضت مساهمة قطاع النفط نتيجة لإنخفاض الصادر وإتبعت الحكومة عدد من الإجراءات المالية والنقدية من أجل تحسين إقتصادها والتي أشرنا إليها سابقا في موضوع الإصلاحات الهيكلية وبصفة عامة يمكن القول بأن أداء الميزان التجاري خلال فترة الدراسة شهد تقلبات مختلفة ، وذلك نسبة ما شهدته هذه الفترة إحداث وتغيرات هيكلية في الإقتصاد السوداني، وأيضا شهد تغيرات في هيكل الصادرات والواردات وأسعارها مما أحدث أثرا واضحا في اداء الميزان التجاري.

جدول(3/3)

يوضح أداء الميزان التجاري خلال الفترة من (2010-2016)م.

القيمة بملايين الدولارات

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2010	404.28	359.51	433.8
2011	193.40	235.9	41.7
2012	066.54	230.39	163.9
2013	789.74	918.2	128.4
2014	453.74	211.4	861.1
2015	169.93	508.8	338.87
2016	3.093	7.324	4.231

المصدر :وزارة المالية العرض الاقتصادي.

من الجدول نلاحظ أن حجم الصادرات أخذ الزيادة حتي العام 2011م مما نتجة عنه وجود فائض في الأعوام 2011,2010,2009م ، ويرجع ذلك لإرتفاع الكميات المصدرة من البترول ولكن بعد هذا العام أصبح العائد من الصادر متناقص نتيجة لإنفصال الجنوب ونقص كمية العائد والصادر من البترول وتعزي زيادة قيمة الواردات بعد العام 2011 م بسبب إرتفاع واردات البترول الخام نتيجة لفقدان معظم المنتجات البترولية بسبب إنفصال دولة جنوب السودان عن الشمال ومن الملاحظ أيضا أن الواردات تناقصت عبر هذه الفترة مما كان أثره على العجز في الميزان التجاري الذي أيضا أخذ يتناقص في هذه الفترة .

الفصل الرابع

التحليل والمناقشة

المبحث الأول: دور برامج الإصلاح الهيكلي في أدآء الميزان التجاري .

المبحث الثاني: دور برامج الإصلاح الهيكلي في القطاع الزراعي .

المبحث الثالث : مناقشة الفرضيات .

المبحث الأول

دور برامج الإصلاح الهيكلي في أدآء الميزان التجاري

1/الفترة من 1990-2000م.

شهدت هذه الفترة العديد من الإصلاحات في الإقتصاد السوداني وذالك وفقا للبرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي في الفترة من(1990-1993)م والإستراتيجية القومية الشاملة(1992-2002)م والذي مرت علي العديد من المراحل الإصلاحية مثل مرحلة الإصلاح الهيكلي في فترة مابين (1996-2002)م والذي شهدت العديد من الإصلاحات النقدية والمالية لمواجهة التذبذبات في سعر الصرف وإيقاف الإتجار والمضاربة في العملات وبعض السلع الإستراتيجية ولتطبيع السياسات الخارجية لضمان تدفق الموارد الأجنبية .

ولملاحظة دور برامج الإصلاح الهيكلي في أداء الميزان التجاري يمكن ذالك من خلال الجدول (3/1) .

حيث هدف البرامج الإصلاحية في هذه الفترة لتحريك جمود الإقتصاد وتوجيهه نحو الإنتاج ومزيد من الإنتاجية وتحقيق الإجتماعي وذلك بحشد الطاقات المتاحة وفتح الباب للمشاركة في تحقيق أهداف البرنامج وتعديل في هياكل الإقتصادية والمالية والؤسسية اللازمة لتوسيع قاعدة المشاركة ولذلك كان لها الأثر الواضح في زيادة الصادرات ولكن من الجدول نلاحظ أنه بالرغم من أن هنالك زيادة في الصادرات إلا أن الميزان التجاري سجل عجزا مستمرا ، حيث وصل 985.534 مليون دولار في عام 1998م بالرغم من أن إصلاح أي إقتصاد يكون أثره على الميزان التجاري أما بزياد الصادرات أو تقليل الواردات أو الأثنين معا إلا أن ما حدث هو عكس ذلك تماما زادت الصادرات وفي نفس الوقت زادت الواردات ويعزي ذالك إلي إرتفاع فاتورة الواردات بما أن بلغ قيمته إلي 1579.716 مليون دولار وهي عبارة عن مدخلات إنتاج البترول ومشتقاته ، وكان ذلك سببا رئيساً إضافة إلي إرتفاع فاتورة واردات مشروعات التنمية بسسب الإرتفاع العالمي في أسعارها وبالتالي فإن الإصلاحات حققت هدفها في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحريك جمود الإقتصاد حيث بلغ اعلى معدل تغير لقيمة الصادرات بنسبة 30.7% في العام 1993م خلال هذه الفترة ويرجع ذالك لتطبيق سياسة تحرير التجارة .

وبالرغم من أن الميزان التجاري سجل عجز كبيرا في عدد من السنوات هذه الفترة كان بمثابة ضريبة لتحقيق الفائض في السنين الأخري.

وبناءا على ذلك فان للإصلاحات التي اجريت في هذه الفترة دور ملموس في أداء الميزان التجاري ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل (4/1)

اداء الميزان التجاري خلال الفترة من (1990-2000)م.

المصدر:اعداد الباحثين

2/ الفترة من 2000-2010م.

الخطة الربع القرنية ، والبرنامج الإقتصادي المتوسط المدي من (2004-2006)م ، والبرنامج الإقتصادي المتوسط المدي من (2006-2008) التي هدفت إلى تحقيق الإصلاح في هيكل الإقتصاد السوداني ومعالجة كل ما يطرأ عليه من التشوهات ، ولملاحظة دور هذه الإصلاحات في أداء الميزان التجاري يمكن توضيحه من خلال هذه الجدول (3/2) .

من الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائض في الأعوام 2008,2007,2000 ،2009,2010 م علي التوالي 0,254 مليون دولار ، 8,103 مليون دولار ،319.0,2 مليون دولار ويعزي هنا التحسن في الميزان التجاري إلي دخول البترول ومشتقاته في قائمة الصادرات السودانية لأول مرة في عام 1999م .

ويرجع العجز في الميزان التجاري في بعض الأعوام إلي زيادة الواردات نسبة لتزايد عدد السكان في السودان حيث وصل في عام 2002(332,8) مليون نسمة مما أدى إلي زيادة الطلب على الغذاء وأيضا إستيراد السلع الإستثمارية لتنفيذ خطط التنمية الإقتصادية أدى إلي زيادة الواردات كما أن تركيبت الصادرات السودانية من مواد أولية في معظمها جعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية بالرغم من وجود عجز في الميزان التجاري في خلال هذه الفترة ، وزيادة حجم الواردات

إلا أن هنالك تحسن في قيمة الصادرات مما يعني أن لإاصلاحات التي أجريت خلال هذه الفترة دورا ملموس في أداء الميزان التجاري ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل (4/2)

يوضح أداء الميزان التجاري (2000-2010) م.

المصدر: اعداد الباحثين

3/ الفترة من 2010-2016م.

شهد هذه الفترة إنفصال دولة جنوب السودان عن الشمال الأمر الذي أدي إلي دخول الإدارة الإقتصادية في السودان في الأمر الواقع لمواجهة ما يطرأ للبلاد تغيرات هيكلية حيث فقدت أهم مكونات صادراتها التي كان متمثلة في البترول فكان لابدا من إعداد برامج إصلاحية قومية فكان البرامج الثلاثي لإستدامة الإستقرار الإقتصادي 2012–2014 م وأيضا تبعه البرنامج الخماسي لإصلاح الإقتصادي 2015–2019م.

ولملاحظة دور هذه الإصلاحات في أداء الميزان التجاري يمكن توضيحه من خلال الجدول(3/3) .

من الجدول نلاحظ أن حجم الصادرات أخذ الزيادة حتي العام 2011م مما نتجة عنه وجود فائض في الأعوام 2011,2010,2009م، ويرجع ذلك لإرتفاع الكميات المصدرة من البترول ولكن بعد هذا العام أصبح العائد من الصادر متناقص نتيجة لإنفصال الجنوب ونقص كمية العائد والصادر من البترول وتعزي زيادة قيمة الواردات بعد ألعام 2011 م بسبب إرتفاع واردات

البترول الخام نتيجة لفقدان معظم المنتجات البترولية بسبب إنفصال دولة جنوب السودان عن الشمال ومن الملاحظ أيضا أن الواردات تناقصت عبر هذه الفترة مما كان أثره على العجز في الميزان التجاري الذي أيضا أخذ يتناقص في هذه الفترة وذلك نتيجة لإنتهاج الدولة سياسات لتقليل الواردات من ضمن سياساتها الإصلاحية في هذه الفترة ممايعني أن لها دور في أداء الميزان التجاري .

وبصفة عامة يمكن القول أن الإصلاحات الهيكلية التي أجريت خلال فترة الدراسة كان لها دور واضح في تحسين أداء الميزان التجاري من خلال تأثرها على الصادرات والواردات وبالتالي العجز في الميزان التجاري مما يقودنا إلى قبول الفرض القائل بأن الإصلاحات الهيكلية كانت ذات جدوى في تحقيق تحسن ملموس في أداء الميزان التجاري وأيضا أن هنالك علاقة طردية بين الإصلاحات الهيكلية وأداء الميزان التجاري كما يوضح الشكل التالي:

شكل(4/3)

يوضح أداء الميزان التجاري خلال الفترة من (2010-2016)م

المصدر: اعداد الباحثين.

المبحث الثاني

دور برامج الإصلاح الهيكلي في القطاع الزراعي

من خلال تحليل دور برامج الإصلاح الهيكلي في القطاع الزراعي على أداء الميزان التجاري يتثني لنا ملاحظة قيمة الصادرات الزراعية ومدى مساهمتها في القيمة الكلية للصادرات خلال فترة الدراسة الذي ينصب اثرها علي العجز أو الفائض في الميزان التجاري .

ومن أهمة الإصلاحات التي أجريت خلال الفترة 1990-2016م هي البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي وسياسة التحرير الإقتصادي ضمن الإستراتيجية القومية الشاملة برنامج النفرة الخضراء ، النهضة الزراعية ، وبرامج التنمية الزراعية الممولة من قبل الحكومة وغيرها من البرامج الإصلاحية في القطاع الزراعي .

ولتحليل دور هذه الإصلاحات في أداء الميزان التجاري فإنه يتثني ذلك من خلال الجدول التالي(4/4) والذي يعرض مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (4/1)

يوضح قيمة و نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الكلية في الفترة من(1990-2016م)

العام	الصادرات الزراعية	نسبة المساهمة %
1995	189.81	59.1
1996	428.99	55.5
1997	462.53	49.4
1998	515.67	44.1
1999	660.23	52.0
2000	404.70	15.2
2001	558.41	12.7
2002	562.63	11.0
2003	664.66	10.0
2004	996.27	10.2
2005	889.28	7.6
2006	712.73	5.8
2007	534.29	3.0
2008	687.73	2.8
2009	555.35	2.9
2010	595.96	2.1
2011	1025.00	4.0
2012	1254.93	10.4
2013	4133.08	18.2
2014	3823.067	15.4
2015	3169.00	27.3
2016	3093.00	24.0

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة ظلت في زيادة متواصلة طيلة فترة الدراسة مع القليل من التذبذبات في بعض السنوات وذلك لإرتباط القطاع الزراعي بالأمطار والتي تتصف بالتذبذب في بعض الأحيان ومن المعروف أن أزدياد الصادرات من أول المؤشرات التي تعمل علي تحسين الميزان التجاري وبالتالي بما أن هذه الصادرات ظلت متزايدة خلال فترة الدراسة وذلك نتيجة لعدة إجراءات إصلاحية أجريت في هذا القطاع مما يعني

تحسين أداء الميزان التجاري خلال فترة الدراسة وهذا ما يقودنا إلي تأييد الفرضين السابقين الذين توصلنا إليهما من خلال عرض الإصلاحات الإقتصادية ودورها في أداء الميزان التجاري

وأيضا من خلال الجدول نجد حاصل عائد الصادرات الزراعية فى بداية الدراسة قليل جدا بعائدها فى أخر المدة وهذا مايقود إلى قبول الفرض القائل بأن هذه الإجراءات الإصلاحية التى أجريت خلال فترة الدراسة أدت إلى تحقيق تطور ملموس فى القطاع الزراعى.

وعند ملاحظة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في مجموع الصادرات السودانية نجد أنها متناقضة خلال فترة الدراسة بإستثناء الفترة التي سبقت إستخراج البترول حيث كانت الصادرات السودانية تعتمد بصورة أساسية علي القطاع الزراعي.

من خلال الجدول (4/1) نجد أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في السنوات الخيرة (2015 – 2016) أدي إلي زيادة ، نتيجة لإهتمام الدولة بالقطاع الزراعي وإدخال مشاريع إستثمارية حديثة (أمطار ، جنان .. الخ).

وإن ماجعل نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في مجموع الصادرات الكلية تتناقص خلال السنين التي تلت إستخراج البترول ليس لتناقص مساهمة الصادرات وإنما لتزايد نسبة مساهمة بقية القطاعات المساهمة في الصادرات وبالتالي أدي إلي تقليل مساهمة الصادرات الزراعية أمام تلك القطاعات .

شكل (4/4)

يوضح قيمة و نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الكلية في الفترة من(1990-2016م).

المصدر: اعداد الباحثين

وبناء علي ذلك فإنه:

- كانت هذه الإصلاحات ذات جدوي في تحسين أداء الميزان التجاري.
- مساهمة الإصلاحات الهيكلية في تحيق تطور ملموس في القطاع الزراعي.
- هنالك علاقة طردية بين الإصلاحات الهيكلية واداء الميزان التجاري.

المبحث الثالث

مناقشة الفرضيات:

1- ساهمت الإصلاحات الهيكلية في تحسين أداء الميزان التجاري يلاحظ من خلال التحليل ، إن برامج الإصلاح الهيكلي ساهمت في أداء الميزان التجاري وذلك كما يوضح الجدول (1/4)حيث نجد أن الميزان التجاري يعاني من عجز مقداره 2.44.389 في بداية السنة وصولا إلي فائض مقداره 254 مليون دولار في العام2000 م، ووصل أيضا الي 2.565 مليون دولار في عام 2010م كما في الجدول(2/4)، وأيضا نلاحظ من خلال الجدول(3/4) إن العجز إنخفض من 41.7 في عام 2011م الي 4.231 في عام 2016م ، مما يؤكد أن الإصلاحات الذي أجريت في هذه الفترة كانت ذات جدوي إقتصادية في أداء الميزان التجاري .

2- هنالك علاقة طردية بين الإصلاحات الهيكلية واداء الميزان التجاري، أن هذا الفرض يتوقف إثباته علي إثبات الفرض السابق ومن خلاله وجدنا أن الإصلاحات الهيكلية أدت إلي تحسين اداء الميزان التجاري مما يعني أن هنالك علاقة طردية بين الإصلاحات الهيكلية وأداء الميزان التجاري .

3- ساهمت الإصلاحات الهيكلية في تطوير القطاع الزراعي من خلال التحليل نلاحظ أن القطاع الزراعي ظل يتطور خلال فترة الدراسة وذلك من خلال زيادة قيمة مساهمته في مجمل الصادرات السودانية كما ورد في الجدول (4/4)حيث ظلت قيمة الصادرات الزراعية منذ بداية الدراسة من 189.81 وصولا إلى 3093.6 مليون جنبه في العام 2016 مما يؤكد تطور القطاع الزراعي الناتج مجموعة من الإصلاحات التي تم إجراءها خلا فترة الدراسة.

الخاتمة:

اولاً:النتائج

ثانياً:التوصيات

ثالثاً: توصيات بدراسات مستقبلية

النتائج والتوصيات

النتائج :

1. نتائج خاصة:

1- توصلت الدراسة إلى أن برامج الإصلاح الهيكلي في الإقتصاد السوداني كانت ذات جدوى في تحسين أداء الميزان التجاري في السودان.

2- ساهمت برامج الإصلاح الهيكلي في تحقيق تطور في القطاع الزراعي .

2. نتائج عامة:

1- أن إستجابة أداء الميزان التجاري متباطئة إلى حد ما تجاه الإصلاحات الهيكلية

2 – أن الظروف الطبيعية قد تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة من البرامج الإصلاحية في القطاع الزراعي .

التوصيات:

1- دراسة المشاكل الإقتصادية بصورة كافية ووضع كل المتغيرات الإقتصادية في الإعتبار عند إجراء الإصلاحات الهيكلية .

2- الإهتمام بتنفيذ أهداف الإصلاحات الهيكلية ومتابعة سيرها حتى يتم تنفيذها بالشكل المطلوب .

التوصيات بدراسات مستقبلية:

1/ دراسة اثر سياسة التحرير الإقتصادي على اداء ميزان المدفوعات.

2/ دراسة دور برامج الإصلاحات الهيكلية على اداء الميزان التجاري.

3/ دراسة دور القطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية في السودان.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

اولاً: القران الكريم

ثانياً: الكتب العربية

1. عبدالوهاب محمد عثمان ، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان الجزء الأول 2001م.
2. عبدالحميد صديق عبدالبر،إقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية 2002م.
3. عبدالله عمران عباس يوسف،العولمة الإقتصادية في السودان، دار عزة للطباعة والنشر،الخرطوم 2008م.
4. محمد عثمان علي عمر ، دور القطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية في السودان (1990م-2008م) ،2010م.
5. خليل حسن ،السياسات العامة،دار المنهل ،بيروت2006م.
6. خالد حسن البيلي ،الإقتصاد الدولي ،جامعة السودان،ارو للطباعة والنشر ،الخرطوم 2010م.
7. رمضان محمد وآخرون،إقتصاديات الموارد والبيئة ،الدار الجامعية للنشر ،2004م.
8. طه محمد بامكار،التخطيط والتنمية الإقتصادية في السودان ،دار عزة للنشر ، الخرطوم 2010م.
9. احمد رمضان نعمه وآخرون مبادي الإقتصاد الكلي ،كلية التجارة 'الدار الجامعية، 2004م.
10. عبدالمطلب عبدالحميد،السياسات الإقتصادية علي مستوي الإقتصاد القومي.

ثالثا: المجلات

1. سليمان سيد احمد،مجلة دراسات إفريقية ،العدد 25،يونيو 2001م.
2. سارة عبد القادر حسن ،أثر التبادل الإقتصادي الخارجي علي الميزان التجاري في السودان (1982-2015) م مجلة الدراسات العليا ،جامعة النيلين ،2018م.
3. مجلة الإقتصاد السوداني، أثر النفط علي التنمية والإستقرار في البلاد.
4. صلاح الدين الشيخ خضر ،اضواء على سياسات الإصلاح الإقتصادي ،مجلة المصرفي،العدد3،يونيو 1995م.

رابعا :أوراق بحثية

1. محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومعالجتها والإختلال الخارجي ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،2000م.
2. هاجر علي محمد بخيت ،الأثار الإجتماعية لسياسة التحرير الإقتصادي،ورقة بحثية الخرطوم ،2013م.

خامسا :الصحف

1.مامون ابراهيم ،دور الزراعة في السودان ،صحيفة الراي العام،الأربعاء 6/ مايو 2006م.

سادسا : الانترنت

1. منتدي الحديقة ،أهم المشاريع الزراعية في السودان، مارس 2014م.
2. صلاح وزان ،الإصلاح الزراعي ،الموسوعة العربية، يوليو 2011م.
3. WWW. ucbroowser.com، أغسطس 2016م.
4. WWW.ucbroowser.com، ابريل 2017م .

سابعاً : مشاريع التخرج

1. احمد عبدالرحمن عمر الطاهر، العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وآليات التعديل (2007-1978)م ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م.
2. خالد الحبيب التجاني عبدالرحمن ، سياسة التحرير الاقتصادي واثارها في الميزان التجاري السوداني ، (2012-1993)م ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2014م.
3. عبدالله ادريس أبكر احمد ، أثر سياسة التحرير الاقتصادي علي القطاع الزراعي(1992-2012م) ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2017م.
4. مأمون محمد سيد أحمد الفكي ، سعر الصرف وأثره علي ميزان المدفوعات ،(1996-2003)م ، جامعة النيلين ، 2005م .
5. محمد عثمان علي عمر ، دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في السودان ، 1990- (2008) م ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2010م.
6. موسى يوسف محمد البر، اثر سعر صرف العملة السودانية على الحساب الجاري لميزان المدفوعات (1998-1975)م، جامعة الخرطوم، 2002م .
7. الوليد أحمد طلحة، اثر برامج الاصلاح الهيكلي على اداء ميزان المدفوعات السوداني (1989-2010)م ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2012م.

ملاحق الجداول

يوضح أداء الميزان التجاري خلال الفترة من (1990-2000)م .

القيمة بآلاف ألدولارات

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1990	374.72	618.461	244.389
1991	305.044	890.330	585.288
1992	319.257	820.898	501.641
1993	417.267	932.944	527.665
1994	524.000	273.000	251.000
1995	523.891	1161.478	637.587
1996	555.674	1184.471	628.797
1997	620.186	1504.387	884.201
1998	564.182	1579.716	985.534
1999	1518.0	2640.4	1112.4
2000	1806.7	1552.7	254.0

المصدر: وزارة التجارة الخارجية.

ملحق (2)

يوضح أداء الميزان التجاري خلال الفترة من (2000-2010)م.

القيمة بملايين الدولارات

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2000	1806.7	1552.7	254.0
2001	1698.7	2300.9	602.2
2002	1949.1	2446.4	497.3
2003	542.22	881.92	339.5
2004	777.83	075.24	297.5
2005	824.34	764.46	940.21
2006	656.65	073.58	416.9
2007	8.879.24	775.46	103.8
2008	670.50.11	351.55	319.02
2009	7833.7	8.528.5	7.825
2010	11.404.3	8.839.4	2.565

المصدر: وزارة المالية العرض الاقتصادي.

ملحق (3)

يوضح أداء الميزان التجاري خلال الفترة من (2010-2016)م

القيمة بملايين الدولارات

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2010	404.28	359.51	433.8
2011	193.40	235.9	41.7
2012	066.54	230.39	163.9
2013	789.74	918.2	128.4
2014	453.74	211.4	861.1
2015	169.93	508.8	338.87
2016	3.093	7.324	4.231

المصدر:وزارة المالية العرض الاقتصادي.

ملحق (4)

يوضح قيمة و نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الكلية في الفترة من(1990-2016م)

العام	الصادرات الزراعية	نسبة المساهمة %
1995	189.81	59.1
1996	428.99	55.5
1997	462.53	49.4
1998	515.67	44.1
1999	660.23	52.0
2000	404.70	15.2
2001	558.41	12.7
2002	562.63	11.0
2003	664.66	10.0
2004	996.27	10.2
2005	889.28	7.6
2006	712.73	5.8
2007	534.29	3.0
2008	687.73	2.8
2009	555.35	2.9
2010	595.96	2.1
2011	1025.00	4.0
2012	1254.93	10.4
2013	4133.08	18.2
2014	3823.067	15.4
2015	3169.00	27.3
2016	3093.00	24.3

المصدر:تقارير بنك السودان المركزي.